DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

العنف المصاحب للصراع السياسي في العراق وسبل مواجهته

دراسة سوسيولوجية ميدانية في مدينة بغداد

خالد مجيد جابر الكفائي *

علي جواد وتوت

جامعة القادسية / كلية الآداب

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/11/8

تاريخ التعديل : 2022/12/12

قبـول النشـر: 2022/12/20

متوفر على النت: 2023/7/10

الكلمات المفتاحية :

العنف ، الصراع السياسي، العراق ، المواجهة .

الملخص

سعى الباحثُ خِلال بحثه الحالي للتوصل إلى إجابات موضوعية وعلمية لمجموعة من التَساؤلات الخاصة بمشكلة البحث والتي تمثلّت بالآتي: هل يوجد عنف مصاحب للصراع السياسي ؟ ما هي تمظهراته؟ وكيف تتم مواجهته ؟ ولماذا يتحول الصراع الى عنف ؟ ومَنْ يستخدم العنف ؟ والى مَنْ يوجّه ؟ وما دوافعه ؟ وما علاقة العنف في المجتمع؟ . توصل الباحث إلى أن أهم أسباب العنف المستشري في العراق هو ضعف في مؤسسات الدولة في بسط سلطاتها, وعدم دعم الدول العربية للحكم الشيعي , حيث يُعدُّ منع بعض الأطراف الفاعلة من المشاركة في العملية السياسية سبباً لتفجير العنف , يمكن التعامل مع العنف في العراق بتفعيل دور السلطة والضبط الرسمي للدولة ,ويمكن التخلص من العنف المصاحب للصراعات السياسي عن طريق تطبيق سياسة موحدة للبلد والعمل بمبدأ العدالة الاجتماعية, بالإضافة إلى الالتزام بالقواعد الدستورية وتطبيق القانون على الجميع. ومن ذلك نستنتج أن العنف جزء لا يتجزأ من غريزة الخوف عند الأفراد الذي يعتبر الصورة الدفاعية لدى الفرد عند تعرضه للمخاطر أو خوف من شيء معين ,وهذا ما نراه واضحاً عند ضرب طفل لم ينخرط في المجتمع أو يأثر عليه محيطه فأنه يقوم بضرب الضارب , أو المجنون الذي لم يؤثر فيه المجتمع تراه يحاول الدفاع عن نفسه بشتى أنواع العنف ما أن تعرض إلى مضايقة من أحد الافراد, وهذه جزء من ستراتيجية الدفاع عن النفس التي وضعها الله في الأنسان من أجل الحفاظ على حياة الأنسان, ومن الممكن أن يتحول العنف من الدفاعي إلى الهجومي المتطرف وينمو عن طريق الجهل الذي يسبب عدم تقبل الهزيمة التي انتجها تنافس بين طرفين , ويتحول إلى عنف لعدم وجود وسائل ضبط حقيقية من خلالها يشعر بالأمان الذي يواجه خوفاً من خصمه, وهذا الشعور بأن لا يوجد ما يحمي الأطراف المتنافسة بعد الصراع فمن الممكن أن يتحول إلى عنف هجومي لتوقع مسبق أن الطرف الفائز سيقوم بأقصاء الطرف المنافس أو يسبب له قلقاً أو خوفاً .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2023

المقدمـة:

المبحث الأول : الاطار العام للبحث

أولاً عناصر البحث

1. مشكلة البحث

بعد تحول النظام في العراق في نيسان/أبريل 2003 إلى النظام الديموقراطي , ظهرت العديد من الأحزاب على الساحة العراقية وبمختلف الرؤى والأيديولوجيات فمنها العلمانية ومنها الاسلامية ومنها المحافظة ومنها المجددة ومنها الليبرالية , والشيوعية ..الخ , حيث بعضها كانت حديثة على العمل السياسي أو قد تمتلك أيديولوجية اقصائية , فزادة حدة الصراعات بين الأحزاب التي عادة ما تتحول إلى عنف يعاني منه المواطن والمجتمع , وبدورنا نحاول البحث في سبل مواجهة العنف المصاحب للصراع السياسي في الدولة العراقية من خلال التساؤلات التالية : وهل

*الناشر الرئيسي : E-mail : Alkifaei.khalid4@gmail.com

يوجد عنف مصاحب للصراعات السياسية ؟ وماهي علاقة العنف في الصراع ؟ وكيف تتم مواجهته ؟ ولماذا يتحول الصراع الى عنف ؟ ومَنْ يستخدم العنف ؟ وما على الدولة القيام به ؟.

2. أهمية البحث

تبرز أهميته من مقدار تأثيره الكبير على الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلد، فالمجتمع العراقي بعد التحول إلى الديموقراطية وما تحمله من مبادئ كالاختلاف في الرأي والمنهج وحرية التعبير, سرعان ما تحَول هذا إلى صراع بين السياسيين إلى عنف , الذي انعكس بدوره على المجتمع والدولة, لذا نحاول البحث فيه للتصدي له ومواجهته, بالإضافة إلى إن أهمية البحث في هذا الموضوع سيغني به مكتبة علم الاجتماع بالمفاهيم والمصطلحات التي تساعد في فهم وتفسير الظواهر.

3. أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على العنف المصاحب للصراع السياسي , ومعرفة أدواته ؟, وما على الدولة القيام به لمواجهته لأستقرار الدولة والمجتمع.

ثانيا : تحديد المفاهيم

أ. **الصراع**: ويُعرف الصراع أيضاً بأنه "تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر حيث يكون لكل طرف من الأطراف رغبة في تحطيم الطرف الآخر كلياً أو جزئياً بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم،ومن ثم يمكن أن ينتهي الصراع بما يحققه من أهداف وأغراض"[1].

ب. **السياسة** : فن الحكم وعلمه، العلم الذي يتعامل مع شكل وتنظيم وإدارة دولة أو جزء منها، وتنظيم علاقاتها مع الدول الأخرى[2].

ج. **العنف** : هو فعل ايذاء معنوي أو مادي، لساني، أو يدوي يمارس فردياً أو جماعياً ومنتظماً في كل حال فالفعل العنيف بشقيه النفسي والاجتماعي وبهدف المعنوي النيل من شخصية الاخرين، والمادي النيل من وجود الاخر, يضعنا في مواجهة فاعل بقصد العنف، وانه السلاح أو لغة التخاطب الأخيرة للإنسان مع الأخرين حين يعجز المرء عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي[3].

د. **الصراع السياسي اجرائياً**: هو حالة من التنافس بين تنظيمين سياسيين أو حزبين أو أكثر من أجل الوصول إلى السلطة، أو الحصول على مكاسب مادية أو معنوية، حيث يكون أطرافه على عِلمٍ بوجود الاختلافات في المواقف الحالية أو المستقبليّة المحتملة، وبعضهم يتبنى نفس المبادئ لكن يختلفون في الأسلوب .

المبحث الثاني : تمظهرات العنف

إذا عدنا إلى الاحصائيات المهنية في بلد تتعايش فيه طوائف دينية متعددة، نلحظ بصورة متواترة، واقعاً أثار في العديد من المرات، نقاشات حادة في الصحف والكتابات الأدبية [4]. فتقريباً اغلب الدول التي يكون فيها العديد من الديانات أو قد تكون في الدولة ديانة واحدة لكن يوجد فيها طوائف متعددة مثل (السنة , الشيعة) عند المسلمين أو (الكاثوليك , البروتستانت) عند المسيحيين , حيث هذه البلدان تكون فيها ثقافات متعددة ونوع من التنشئة التي تحمل كل طائفة على أصول ثقافية أو دينية مختلفة , وقد تكون واحدة موجهة ضد الأخرى , وهذا الاختلاف , سرعان ما يتحول إلى واقع يمارسه الفرد في المجتمع , والذي قد يصل إلى استخدام الالفاظ التي تحمل الضغائن أو النبرة الحادة التي تعيق تقدم الدولة والمجتمع , والتي تتحول ربما إلى عنف يمارسه بعض المتطرفين أو يستغله بعض السياسيين .

فيتبين لنا أنه ليس من السهولة بإمكان تحديد الوقت الذي نشأ فيه العنف، وذلك أن هذه الظاهرة قديمة قدم الإنسان، ولذا فهي ظاهرة تشمل كافة المجتمعات بأسرها، ولم يعد العنف مقصوراً على الأفراد و وإنما اتسع نطاقه ليشمل المجتمعات و بل ويصدر أحياناً من الدول والجماعات [5].

وهذا ما نراه في بعض الدول التي تتبنى فكراً أو عقيدة مختلفة عن الدول الأخرى , فتعمل , على ترسيخ هذه المبادئ أو تطبيقها

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

على دول تختلف معها في الفكر أو الوجهة مثلا (روسيا بغض النظر عن النظام الهيكلي للدولة فهي تعتنق المذهب المسيحي الأرثوذوكسي, بينما اغلب بلدان أوربا تعتنق المذهب الكاثوليك أو البروتستانت) وهذا يشكل بالنسبة للدول التي انبثقت من المسيحية الأم عائقاً في التعامل , وعدم تقبل الأخر.

الذي يتبع "الأرثذوكس" لن يتفق مع الذي يتبع "الكاثوليك" , والخيرة نفسها واجهت صعوبه بتقبل "البروتستانت" لأن المذهب الرسمية تعتقد أي انشقاق منها سيضعف الدين كله , ويفتح باباً للنقاش , حول بعض الأمور الفقهية أو العقائدية , والتوجه لطرح أسئلة لم تطرح سابقاً حول وجهة الدين أو العقيدة المتبعة في الدولة , ولذلك تعمل الكثير من الدول على اضعاف الدول التي تعتنق مذهباً منشق من المذهب الكبير, وقد نرى في الإسلام شيئاً مشابهاً بين (الشيعة المنشقة من المذهب الإسلامي الكبير) لذلك على مر العصور لطالما اعتبرتها الدول الإسلامية أنها مرتدة عن الدين الإسلامي الكبيرة وبعض الدول التي لم تعترف بها لدرجة يعتبرونها دين خارج عن الدين الإسلامي أو دين خرافي يعتقد "بالخزعبلات" , بينما تعتبر نفسها "الشيعة" أنها الدين الحقيقي الخالي من التحريف , والذي حسب عقيدة الشيعة , أنهم لم يخالفوا رؤية النبي محمد صلواة الله عليه وعلى اله , في اتباع وصي النبي وأبن عمه الأمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) .

فعملت الدول العربية والإسلامية على محاربة أي كيان أو أي دولة تنشق من الدولة الإسلامية الكبيرة في عهد الخلفاء وما تلاهم من حكام , والقضاء عليها وقمعها , كما حدث مع الدولة الفاطمية , والدولة البويهية و والدولة العلوية, والدولة الحمدانية ,والدولة الصفوية , فأجتمع جميع المسلمين عليها , مما جعل في هذه البلدان عقيدة راسخه بتكفير وابادة كل كيان ينشق من الدولة الإسلامية الكبيرة , وهذا مانراه واضحاً في الصراع في الفكر والتوجه بين الدول الخليجية بقيادة المملكة العربية السعودية بالضد من الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيعمل كل من هذه الدول عبر اذرعه, ويستخدم كل وسائل الضغط والدفاع عن أراضيها في افتعال صراعات عنيف بين القطبين مثل "تفجيرات أو انتحاريين أو صواريخ" ولكن في بلدان أخرى ضعيفة هيكليا.

لذلك أن إشكالية العنف المصاحب للصراع السياسي هي أكثر تعقيداً وغموضاً، فهناك من يمارس العنف بالقوة التي تُضبط وتنظم وفق التشريعات والقوانين والأعراف[6]. وهنالك أيضاً من يستخدم القوة خارج النظم والتشريعات القانونية.

أولاً: تمظهرات العنف المُشرعنة

1- القوة

انطلق ماكس فيبر (1864-1920) من تصويره لطبيعة علاقات القوة في المجتمع أو داخل منظمات العمل, ووصف القوة بأنها (قدرة شخص معين وامكاناته على فرض أرادته على سلوك الأشخاص الآخرين، حيث تعتبر السلطة نموذج للقوة، وان السلطة تتميز بأن صاحبها لديه الحق في ممارستها، وأن من يخضع لها يرى من واجبه طاعتها [7].

عندما يسيطر شخص قوي البنية "أي يمتلك جسد رياضي او قوي" على شخص اضعف منه فهذه تسمى سيطرة القوي على الضعيف أي استخدم القوة العضلية للسيطرة على الأضعف , لكن هذه السيطرة ليست شرعية أي لم يجيزها المجتمع , أي تعتبر غير شرعية ولا يمكن ان تستمر , فمن الممكن ان يتدخل بعض الناس لوقف هذا التدخل لإنه استضعف شخصاً أخر وبدون أي مبرر.

ولكن قد يستخدم العنف كقوة للسلطة حين يسلم الأضعف لإرادة الأقوى الذي يهدده ويقمعه، بدل ان يفجر التهديد فيه أثراً رجعياً ولهذا يستخدم العنف في اللحظة الجوهرية للابتزاز والرضوخ، وحين تكون السلطة أكثر إصراراً للعنف على استخدام العنف فهذا لا يعني أبداً أنها الأقوى دوماً، , ولكن تجسيدها للعنف الذي تمارسه السلطة بالقوانين التشريعية وإصدار المراسيم والأوامر والنواهي, التي تظهر بشكل جدي لتبرر

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

وتخدم بها مصلحة القوة، وبهذا يأخذ عنف السلطة شكلاً قانونياً ممنهجاً ومبرمجاً من وقت لأخر، بهدف استخدام القوة والسيطرة، وإذا اقتضى الأمر استخدام القسوة، وحتى الإبادة الجسدية، ويتميز العنف عن السلطة كونه يستند إلى الأدوات التي تمتلكها[8].

تلجأ الكثير من السلطات إلى وسيلة العنف لترسيخ مبادئها وافكارها ونشرها حتى أن كان هنالك استخدام قسوة في ذلك , فهذه السلطة قد كسبت شرعيتها من المجتمع "أي بعد ثورة معينة أو انتخاب طبيعي " اعطى الحق لهذه الحكومة بتطبيق اللوائح القانونية التي ارتضاها المجتمع والتي يعتبرها قوانين تحمي وجوده وتضمن بقائه , لذلك عندما تنفذ السلطات عمليات عسكرية أو استخباراتية على بعض المجرمين لا يقف المجتمع ضدها فأن هؤلاء المجرمين خرجوا على المجتمع بجرمهم , وهددوا الأمن المجتمعي , لذلك فالسلطات الحاكمة تكون مخولة بالقصاص من هؤلاء الخارجين على القانون الذي ارتضاه المجتمع , وليس بالضرورة ان يكون هذا الخارج عن القانون فعلاً أنه مجرم , بل قد يكون بطلاً عند مجتمع أخر " الفلسطيني الذي يدافع عن ارضه وماله وارضه يكون مجرماً في نظرة الاحتلال الإسرائيلي لكنه بطلاً في المجتمع العربي" أذا أن القوة تكون لمن يمتلك سياسة اقناع العالم أنه فقط من يمتلك الحق في تطبيق القوة مهما اختلفت مع بعض الجهات معها.

لذلك أن (المدرسة الواقعية[9]) تنظر إلى السياسة ماهي الا صراعاً على القوة، والصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة زماناً ومكاناً وان التجربة أقامت الدليل على صحة وجودها كحقيقة ويعتبر الميل للسيطرة هو العنصر الماثل في جميع الترابطات الإنسانية ابتداء من الاسرة وعبوراً بالترابطات الأخوية والمهنية والمنظمات السياسية المحلية وانتهاء بالدولة، كما تعني سيطرة الانسان على عقول الآخرين وأفعالهم ويجب التمييز بين القوة والعنف السياسي[10].

فالسياسة فن تستطيع السلطات ان تقلب الحقائق أو تؤكدها , أو تؤثر على مجتمعات أخرى بأنها على حق , وأن ما تقوم به هو ما يريده المجتمع وارتضاه , وانه قد أعطاها الشرعية الكاملة لاستخدام العنف أن شاء الأمر , لحماية الامن المجتمعي , وهذه الرغبة في السيطرة واستخدام القوة , انها تختلف عن العنف السياسي , لأن الأخير يستخدم عندما تكون مصلحة جهة معينة من السياسيين متضررة أو عندما يكون احتقان سياسي بين الفرقاء السياسيين , يصبح العنف السياسي هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من الجهة التي تعرقل مصالح الجهة المتضررة , "أي لو كان هنالك مصالح لحزب المحافظين أو الإسلاميين , لبلد ما متضررة من الحزب الديموقراطي أو المدني أو العمالي , فتقوم هذا الجماعات المتضررة أو الخاسرة في دورة انتخابية مثلا , على استخدام جميع الوسائل القسرية العنيفة لإرجاع هيبتها وبالقوة.

ولا ريب أن التهديد باستخدام العنف البدني أو السجن أو عقوبة الموت أو الحرب، يعتبر عملاً كامناً في السياسة، ولكن عندما يتم ممارسة ذلك فان هذا التحول يرمز إلى التخلي عن القوة السياسية لصالح القوة العسكرية وشبه العسكرية، فالقوة السياسية هي علاقة نفسية بين الذين يمارسونها والذي تمارس بالنسبة لهم و وهي تمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الاخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم، وقد يمارس هذا النفوذ عن طريق الأمر أو التهديد أو الاقتناع أو مزيج من اثنين أو اكثر من هذا الوسائل [11].

عندما تصل السلطات الحاكمة إلى انسداد بينها وبين الفرقاء أو بعض الذين يطالبون بالتغيير والتبديل للوجوه السياسية , فأنها تستخدم الوسائل العسكرية لترهيب الفرقاء أو الثوار للرجوع إلى الحوار أو قمعها نهائياً , لكن في هذا العمل أنها تستخدم القوة المفرطة والتي تقسم المجتمع الى ثلاث اقسام , القسم الأول يساند السلطة في قمع هؤلاء الثوار , أو الفرقاء الذين يثورون ضد الحزب الحاكم , والقسم الثاني يكون مؤيد للثوار , أو

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

السياسيين الاخرين المقصيين من العملية السياسية , والقسم الثالث يترقب الطرف المنتصر لكي يعلن أنه معه أو أنه يميل إلى عدم الانخراط في الأوضاع المضطربة وعدم اعلان موقفه من ذلك .

2- السلطة

تولد السلطة من مجموع المصادقات التي تخطر بها الاعمال والقرارات وكسب الشرعية لنفسها , ويتركز توازن السلطة على جلاء هذه المصادقات، ، وعندما لا يتكلم احد عن السلطة يعني هذا بانها حاضرة بكل وضوحها، وبأنها في الوقت نفسه متيقنة وقوية في وضوحها، ويبدأ زوال السلطة من اللحظة التي تجعل منها موضوعاً، وعندما ترى السلطة تخلي الموافقة عنها و يصبح العنف تدريجياً أقل ضبطاً ,بحيث يشكل مآزم لها , ثم لا تستطيع بسط سلطتها لتترك مجالاً حراً للعنف والفوضى، حيث تظهر ازمة الشرعية المفوضة لها التي تكسر احتكار الدولة للعنف [12].

على الرغم من شرعية السلطة في احتكار العنف واستخدام الوسائل والأدوات التي تحمي المجتمع وتضمن استقراره , فان السلطة تبقى محل جدل عند الأفراد فمتى ما شعر الأفراد أن العقد الذي ابرمه المجتمع مع السلطة بدأ ينحرف عن مساره , يبدأ في التفكير عن سبب الانحراف , وهذا يجعل السلطة في محل لا ترغب ان تكون فيه , أي تكون حاضرة في حوار الأفراد بين بعضهم البعض , وهذا الحضور يجعل السلطة في محل لا يحمد عقباه فتبدأ باستخدام اخر الوسائل التي تمنع الحديث عن الإخفاقات التي اوصلتها إلى ما هو عليه , وهذا المنع الذي تفرضه على الأفراد يزيد الرغبة في الحديث بموضوعها , ويجعلها في موضع ضعف ويهدد وجودها , مما يجعلها تستخدم اشد أنواع العنف للحد من ذلك الحديث عنها , وهذا بالتأكيد ينقلب عليها , ويصبح العقد الذي ابرمه الأفراد معها , المتمثل في الشرعية لاحتكار العنف , لا شرعية له , وبالتالي حدوث انقلابات أو ثورات , تزيل هذه السلطة وتجردها من شرعيتها وتعطي الشرعية لمجموعة أخرى ارتضاها المجتمع , وابرم عقد جديد معها.

ويمكن أن نميز بين أنواع السلطات التي تستخدم العنف بشكل شرعي من خلال ما جاء به , ماكس فيبر الذي يميز بين ثلاث أنماط للسلطة:

أ- السلطة الكارزمية Charismatic authority:

باعتبارها تركز على الشخصية والاستثنائية لفرد (كاريزمي) وتتميز بإخلاص الرعايا الشخصية كلياً لقضية إنسان، وبثقتهم في شخصه فقط باعتباره يتفرد بصفات خارقة، وبالبطولة وبغيرها من الخصوصيات النموذجية التي تصنع الزعيم، والواقع أن النابض لهذا الشكل من أشكال التأثير لا يكمن فقط في الصفات الاستثنائية لإنسان ما، وإنما في العلاقة التي تُوضح بين الفرد وكل أولئك الذين يتشاركون في الرغبة القوية بالتشبُه "بإنسان عظيم" وسواء كانت صفات ها الأخير حقيقية أو وهمية و مؤثرة في جميع أعضاء المجتمع أم في بعضهم فقط, إلا أن هناك عوامل اجتماعية -ثقافية، تساهم لدى بعض فئات السكان في إنعاش الرغبة في "تسليم الذات" لزعيم مُلهم من هذا النمط [13].

أن للشخصية دور مهم لجذبت الاتباع مثل القادة أو الملهمين أو الروحانيين , فقد ينجذب الأفراد لشخصيته وليس لسياسته أو دينه , أو لقمعه اخرين , بل لشخصيتهم , بعض النظر على أنهم انهم كانوا يستخدمون الاثنين معاً إلى جانب الشخصية المنفردة بالحكم , ونقصد جذب الاتباع بالشخصية أو القوة , ولولا وجود هذه الميزة الشخصية التي تصل إلى درجة نظرة الاتباع له بأنه الدولة "أذا قال....قالت الدولة" فهل يعقل ان الدولة بجميع مؤسساتها واتجاهاتها ليست لديها رؤية معينة , لكن هذه الشخصية مع مرور الوقت تصبح مقدسة لدرجة أي مس يمسها تتحرك الدولة بجميع مؤسساتها للقصاص من المذنب واستخدام كافة الوسائل لإعادة الهيبة للدولة المتمثلة به .

أ. السلطة التقليدية Traditional authoiry

يقوم هذا النوع من السلطة على أساس من العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، وي ضوء هذا يقوم بعض الأفراد بحكم

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

مكانتهم الاجتماعية مثل: سنهم، أو قرابتهم، أو جنسهم، أو غير ذلك أن يمارسوا نفوذاً أو تأثيراً على الآخرين، ويتمثل ذلك في السلطة التي يمارسها الأب أو شيخ القبيلة، على أفراد الأسرة أو القبيلة، ويتخذ الجهاز الإداري الذي يتولى ممارسة هذه السلطة أما الشكل الوراثي، وأما الإدارة الاقطاعية التي تحقق قدراً محدوداً من الاستقلال الذاتي، لأن الولاء للإقطاعي، والارتباط الشخصي به، هما أساس تكوين الجهاز الإداري[14].

نجد هذا النوع متوارث في المملكات والمشيخة ومؤسسي الأحزاب , فكل من هؤلاء يورثها لأبنه بواسطة الميراث الطبيعي للأشياء وهنا لا نعني فقط الميراث المادي , بل يصل حتى المعنوي , أي عندما يكون هنالك رجل ذو قدسية أو مكانة اجتماعية , أو ثائر سياسي , مجرد انتقال الشخص إلى العالم الآخر , يرث هذا اللقب ولده , و أن كان ليس له ولد يرثه اقاربه , وقد تصل حب اتباعه الأبن اشد من ابيه صاحب المكانة أو المؤسس , فعلى الرغم أن الأبن لم يؤسس شيء أو لم يعمل على صنع مكانة اجتماعية إلا انه حصل عليها جاهزة من ابيه , وثم بعدها قد تفوق مكانة والده , وليس لأنه قد غير او عدل أو أضاف شيء ما , ولكن الاتباع الذين كانوا يتبعون والده , يتبركون به حباً لوالده ويتقربون له شوقاً لأبيه المفجوعين لرحيله, فيفعلون أي شيء من أجله.

ب- السلطة القانونية أو الرشيدة Legal authority

تستند إلى سلطة القانون القطعي الصريح وغير الشخصي، وهي مرتبطة بالوظيفة وليس بالشخص، والسلطة في التنظيمات الحديثة تجد تسويغها في الكفاءة وعقلانية الخيارات وليس في قوى سحرية، حيث تمر السلطة العقلانية أو(الشرعية البيروقراطية *[15])عبر الخضوع إلى شيفرة وظيفية (قانون الطرقات و القانون المدني) [16].

حاولت السلطة التنفيذية والقضائية تطبيق القانون الصارم على العراقيين , لكن هذا الشيء لم يحصل والسبب يعود إلى أن الواقع الاجتماعي يفرض نفسه وبشكل قوي وسيطرة العشائر بشكل ملفت , حيث أن الانتماء القبلي بعد سقوط النظام في العراق في عام 2003 اصبح يعيق تقدم الدولة , فالمواطن لا يثق بأن الدولة تستطيع ان تحقق له الامن والاستقرار أو ان ترجع له حقه , فاعتمد على (عشيرته أو حزبه , أو تياره , أو جماعته ,أو مكونه , أو عرقه) وهذا الشي من الممكن أن يعيق تطبيق القوانين أيضاً , بحيث لا يمكن اصدار مذكرة توقيف , أو القاء القبض , أو عقوبة, أو توبيخ على فرد من هذه الأفراد ما حتى تأتي من يلوذ بها على بكرة ابيها للمطالبة بالاعتذار وإن كان بالقوة , فهذه الضغوط على الدولة تعد شيء خطير ولا يخدم المجتمع , وأيضاً هنالك خوف كبير من توجيه عقوبة أو مخالفة لأشخاص ينتمون إلى (عشائر أو جماعات أو أحزاب) ثبت أن لها نزاعات متكررة .

تعتمد الكثير من الدول المتقدمة على سلطة القانون , حيث يكون القانون هو من يمثل الدولة , فترى اغلب الدول وصلت إلى وضع متقدم في تطبيقها القانون بحيث رسمت سياستها داخل الأطر القانونية , التي لا تعتمد فيها على شخصية الرئيس أو صاحب السلطة في القيادة , بل تضع لوائح وقواعد محددة سابقاً والكل يسير وفقها , فهي تفرق بين النظام والقانون , وايضاً تفرق بين الحكومة والدولة , وبين السلطة التنفيذية والتشريعية (الوزير , البرلماني) فكل يعمل حسب اللوائح والصلاحيات التي منحت له حسب الدستور , ولا يقفز احداً على قرار احد ولا يتجاوز كل صاحب صلاحية على صلاحياته .

إما الدول الضعيفة فنرى انها لا تستطيع الفصل بين هذه السلطات وليس لديها وعي (بعمل البرلماني , أو الوزير) , ولا تفرق بين القانون والنظام السياسي , حيث نرى هذه البلدان تعمل على شخصنة الدولة داخل شخص واحد , بحيث يكون هو القانون وهو الآمر الناهي , ولذلك تفشل هذه الدول في الصمود والاستمرار في كيانها , كما انها لا تعمل على رسم سياسة للدولة , بل السياسة تحدد وفق من يستلم الحكم أن كان ديموقراطي أو دكتاتوري , مثلا لو ضربنا مثالاً عن العراق فهنالك شخص يستلم منصب رئيس مجلس الوزراء لكنه يميل إلى الولايات

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

المتحدة الامريكية , فتكون سياسة البلد في حكمه لا تخالف سياسة الولايات المتحدة بل تكون قريبة جدا منها , وبعيدة عن اعدائها , وايضاً هنالك شخص آخر يستلم منصب رئيس مجلس الوزراء وهو ميال إلى روسيا والصين أو الجمهورية الإسلامية الإيرانية , فتكون سياسته بعيدة عن الولايات المتحدة الامريكية , ولكنها قريبة من المحور الآخر.

3- الحروب

أن الحرب صراع مسلح مفتوح ومعلن بين دولتين أو حلفين من الدول أو مجموعة من الدول بسبب تعارض المصالح والأهداف بينهما, وقد تركت الحروب آثار مدمرة على البشرية وفي جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحروب مظهر من مظاهر السياسية أو عمل عنيف يقصد منه إكراه الخصم على الخضوع لإرادة الآخر الأقوى، والغاية منها هي حماية مصالح الجهة المحاربة أو توسيع دائرة نفوذها [17].

فحين دخل "العراق الصدامي" حرباً مع "الجمهورية الاسلامية الإيرانية " في 22 سبتمبر 1980 نتيجة خلافات بين البلدين ظاهرها حدودي ولكن باطنها عقائدي (بين ايران التي تدين بالمذهب الشيعي وبين العراق التي تحكمه اقلية سنية) وخوفاً من أن تدعم ايران جنوب العراق ووسطه ذو الأغلبية الشيعية على الثورة ضد النظام العراقي الصدامي المستبد والمبني على الدكتاتورية , خصوصاً بعد دعم الأحزاب الإسلامية العراقية الشيعية المعارضة للدكتاتورية في العراق .

بعد انتصار الثورة الإسلامية بقيادة اية الله العظمى "روح الله الخميني" ارتعب النظام البعثي أن تنتقل الثورة إلى داخل العراق بدعم إيراني خصوصاً أن غالبية العراق الشيعية , فدخل حرباً وروجةً لها على إنها "قومية" , وأخذ يدفع بالجنود ذو الغالبية الشيعية ليتطاحنوا مع القوات الإيرانية , واستمرت الحرب 8 سنوات ومن أول سنة قام النظام الصدام بدعوات كثيرة لوقف اطلاق النار لكن لا جدوى من الجانب الإيراني إلى حد وصل بالعراق الصدامي إلى ان يستدين بأموال من البلدان المجاورة والغربية , وغرق بالديون.

ثم بدأ القلق والتخبط يزلزل بالنظام البعثي وبدأ بالقصاص من شعبة في الداخل لجبرهم على الحرب والاستمرار فيها بتمويل عربي باعتبار العراق البوابة الشرقية للبلدان العربية القومية , فحدث قمع وعنف خطير على الاغلب فحدثت " مجزرة الانفال " في الشمال الكوردي , ثم شهد بعد ذلك مقابر جماعية ضد الغالبية الشيعية (دفن الأفراد وهم احياء) وملاحقة كل شخص لا يذهب إلى الحرب واستخدم ابشع الوسائل التي لا تخطر على العقول (قص الأذن أو اللسان أو الايدي) وقد يعدم الشخص لمجرد شكوك حوله أو كتابة تقرير بسيط من رجل بعثي, وقد لا يكون نتيجة معارضة للنظام البعثي بل نتيجة خصومة شخصية , وهذا هو عنف لا يخرج ضده أحد لأنه ببساطة مشَرعن بداء الشرعية وكأن الشرعية لا تنحرف عن مسارها.

4- الدولة

كانت الدول تاريخياً تعد هي الأطراف الرئيسية في البيئة الدولية و ولكن أدوار الدول والقوة تواجه تحديات متزايدة أو تتلقى دعماً مطرداً من قبل الأطراف الفاعلة (غير الحكومية) وعلى أي حال لفهم دور الأطراف عموماً فإن الدولة تظل هي المكان الأساسي للبداية، والأدوار الرئيسية للدولة هي توفير الأمن والرخاء لشعبها، وتختلف الدول في تعريفاتها لما يوفر الأمن والرخاء ضمن حدودها، وهي تقوم بهذه الأدوار بدرجات متفاوتة من النجاح، وبعض الدول تخفق بسبب الخيار التي تبنته، ولكن في الأغلب الأعم يأتي الإخفاق من عدم القدرة او اللامبالاة، وفي البيئة الدولية يتم تنفيذ هذه الأدوار في سياق وجود دول أخرى وأطراف أخرى فاعلة غير حكومية، وكل منها يبحث عن طرائق لخدمة مصالحه في توفير الأمن والرخاء[18].

منذ تأسيس الدولة العراقية بعد التفكك للمقاطعات العثمانية , لم يشهد العراق استقراراً وبسبب طبيعة شعبه المتأتية من الطبع العربي الذي (لا يُملك ولا يُمَلَك) والنزعة القبلية التي لا

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

تعترف بالدولة , أو بمعنى آخر لا تفهم ماهي الدولة بمفهومها الحديث, وقد يكون هذا بسبب تجوالها في مناطق العرب لقرون دون أي قيد , أو شرط , ومعتمدة على القوة البدنية و حتى حين جاءت الإمبراطورية الإسلامية وما تلاها من توسع فالعرب لم يعرفوا القانون أو الضبط الرسمي , فكانت الغزوات والانقلابات على المدن وعلى الملك كثيرة , ونوعا ما كان العرب يستنكفون من التحضر ويعتبرونه ضعف , فلازال العربي لا يعرف الا عنصر القوة في السيطرة , ولذلك لا ينجح القادة الا أذا كانوا من النوع الدكتاتوري الاستبدادي , ونعني بأن يستخدم القمع والقوة المفرطة مع شعبه ومع جيرانه و, وينظر إلى البلدان في عددها لا في قوتها وتأثيرها حتى داخل البيئة الدولية .

ويختلف المنظرون حول طبيعة العلاقة بين الاستقرار والبنية في البيئة الدولية، فالبيئة الدولية المستقرة يمكن أن توصف بشكل عام بأنها بيئة خالية من الحروب الكبرى، ويوجد فيها الحد الأدنى من العنف، ويتم فيها اللجوء إلى التسوية السلمية لحل معظم الخلافات وفيها الرغبة لمواصلة النظام الحالي، ومثل هذا الوصف يتيح حدوث معظم التفاعلات بين الدول والأطراف الفاعلة الأخرى، بما في ذلك نشوب حرب، أما غير المستقرة فهو عرضة لأحداث عنف كبرى و ويعيش تحت تهديد القوة الوحيدة المهيمنة، ويشكل خطراً على بقاء معظم الدول الأعضاء[19].

الكثير من الاضطرابات التي تحدث في الدول عندما تفرط بعض القادة المتسلطين من استخدام القوة والعنف لدرجة قد يمنع جميع الإفراد من السفر , وحتى الحديث في السياسة لدرجة لا يجرؤ أي احد في الدخول إلى العملية السياسية الا بعد عناء وسنوات من التعب والجهد والولاء للسلطة والحزب الحاكم , كما انه لا يسمح بأنشاء أي حزب سياسي لا علني ولا سري فيلاحق الأفراد في كل مكان , وهذا ما عاناه الشعب العراقي في زمن العراق البعثي , حيث انقلاب بعد انقلاب إلى درجة لم يعرف الاستقرار الدولي مما جعل كل دول الأعضاء في الأمم المتحدة لا تثق بالعراق البعثي , بسبب أفكاره حزبه والتدخلات ورعب الدول الصغيرة .

ولذلك فإن الاستقرار في البيئة الدولية هو حقاً يتمثل في التوزيع المتوازن للقوة، وان كيفية توزيع القوة هي التي تحكم السلوك الدولي، وبما أن عناصر القوة في معظمها تتركز لدى الدول، فإن أتباع المدرسة الواقعية يقولون إن عدد الدول العظمى وكيفية توزيع القوة فيما بينهما هو الذي يحدد البنية، وهناك آخرون يقولون إن المسألة ليست في كيفية توزيع القوة، بل في كيفية إدارة القوة .[20]

فالدول المستبدة أو الضعيفة التي لا تتحكم في استقرار المنطقة أو ذات العقلية المتخلفة المبنية على فكر واحد وهو القائد الأوحد يكون نظامها هش مهما كانت تظن قوتها , فالدول الكبرى لا تجازف في اقتصادها مهما كانت الأسباب مؤثرة نفسياً , بل تضطر الدول العظمى إلى عدم الرد على بعض الدول الصغيرة التي تسيطر عليها العقلية المتخلفة المتمثلة بالقوة والكرامة والعزة والعراقة , فالاستقرار الدولي وضمان لمواطنها حرية الرأي والعيش بكرامة أهم من استعراض القوة وتهديد السلم الدولي .

ويمكن ترتيب الدول الحالية نظرياً، من ضمن أربعة أنواع مختلفة " الأولى دولة استبدادية دكتاتورية : والتي تقوم على تراتبية هرمية، وتحتفظ بسيطرة اجتماعية صارمة على سكانها وفي هذه الدول تستخدم النخب سلطة الدولة القمعية لكي تبقى في السلطة وتجني مكاسب المجتمع، أما الثانية فهي دولة ديمقراطية : فهي تتمتع بحريات مدنية اكثر، وبالحرية عموماً، حيث هي متجاوبة مع رغبات سكانها وآرائهم، والعدالة الاجتماعية فيها أكبر، والسلطات فيها يمكن أن تُنتقد وتُعارض في المحاكم وعبر الانتخابات , والدول الديموقراطية عموماً تحترم النظام الدولي وتحاول تعزيزه نحو مزيد من القيم الديموقراطية .[21]

أما **الثالثة فهي الدولة الثورية** : التي ترفض النظام الدولي القائم والنظام السياسي والاقتصادي والثقافي السائد الذي

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

يساهم في بقائه، وتأتي الوحدة الداخلية في هذه الدولة وحوافزها من أيديولوجيتها التي تعد بعالم افضل، وهذه الدولة على الأرجح تلجأ إلى الحرب لأنها تشعر بأنها مهددة باستمرار, أما الرابعة هي الدولة الفاشلة : وهي فاشلة لأنها لا تستطيع أن توفر الأمن والرفاهة لسكانها، ونتيجة لذلك تُستغل من الدول الأخرى أو تُستثمر من اطراف فاعلة غير حكومية[22].

اغلب الدول العربية تتقمص شكلين من أنواع الدول الطبيعية , فأنها استبدادية داخل شعبها تستخدم السلطة والعنف في اغلب تعاملاتها مع الأزمات , ومن جهة أخرى هي دول فاشلة يتحكم في مصيرها قادة غربيين يدعون الديموقراطية للشعوب , وحيث يوفرون الحماية والثبات والشرعية للأنظمة العربية رغم فشلها في تحقيق حياة كريمة لأفرادها .

اذا انها استبدادية وفاشلة في نفس الوقت , لذلك فيها الكثير من التخبطات الداخلية في طبقة النخبة الحاكمة فعلى مستوى التاريخ نجد الانقلابات والجماعات المتمردة وصراع سياسي ونشاط الأطراف الفاعلة , والإرهاب , وخروج على الدولة , إذاً المواطن أكثر المتضررين وبشكل كبير ومؤلم .

ثانيا : الأطراف الفاعلة التي تستخدم العنف خارج نطاق الشرعية

أن الأطراف الفاعلة داخل الدولة تشكل مأزقاً أمني جوهري للدولة الحديثة التي تعمل على كيفية ضمان سيادتها على حدودها، ومع أن شكل الدولة تغير كثيراً على مر السنين، وله انماطاً متنوعة اليوم، فإن مصداقية المسألة لا تزال تكمن في السيادة، حيث للسيادة ركيزتان , الأولى : أن الدولة بصرف النظر عن شكل الحكم فيها، فهي لا تقبل نداً داخلياً مساوياً لها داخل حدودها، أما الثانية : فهي ان الدولة لا تقبل أي قوة خارجية لتكون هي السلطة المطلقة على سكانها، فهي تنظم التجارة، وتوزيع الثروة، وتشكيل الجيوش، وتطبيق العدالة، ولكن الدولة – على وجه الدقة "الحكومة " أن فشلت في احتواء الأطراف الفاعلة ولم تحقق السيادة أو لا تستطيع المحافظة على الشرعية الداخلية والخارجية، أو تحقيق التنمية المناسبة وممارسة القوة داخلياً وخارجياً ستفشل نهاية المطاف[23].

لا تنشأ الأطراف الفاعلة نتيجة دولة قوية وناجحة , بل يتشكل هذا نتيجة ضعف الدولة ونقصد المؤسسات التي توفر الرفاهية للمواطن داخل الدولة وخارجها , كما أنها تحمي مواطنيها وعلى أي بقعة في الأرض وأن لم تفعل فلا تسمى دولة , وإن ضعفت الدولة ظهرت فيها التجمعات التي تدعي ادعاءات واهية مثل توفير الأمن أو الدفاع عن البلد , أوالمطالبة بحقوق الفقراء , وغيرها من حجج بالحقيقة لا تمت للواقع بصلة .

وحيث يستطيع الناس الاحتجاج وتغيير حكومتهم، لأنها أخفقت في توفير دولة قوية توفر الأمن و العدالة الاجتماعية، وليس هذا فحسب , بل يستطيع القائد القوي، أو الجماعة السرية أو حركة التمرد إسقاط السلطة الشرعية للدولة الفاشلة ، من خلال الوعد بتحقيق مستقبل افضل , أما الصعيد الخارجي، فإن المجتمع الدولي و الدول كل بمفردها، ستقوم بالتدخل القضايا الداخلية للدول الفاشلة ، لانتشار المشكلات أو لأن العواقب الإنسانية المرتبطة بالقضايا الداخلية نتيجة الفشل ستكون كبيرة [24].

وهنا نلجأ إلى ثلاث نقاط عن الثورة على الأنظمة الفاشلة وهم مايلي :

1- من الصعوبة أن تجد شعب يثور على السلطة الحاكمة بدون تدخل خارجي , فالكثير من الثورات في البلدان التي تسيطر عليها الأنظمة الاستبدادية الفاشلة , لم يغيرها شعبها بشكل مباشر بلك كان اغلب الضغط هو خارجياً , حيث الشعب أمام قوة قمعية عنيفة لا يستطيع مواجهتها فنجد الكثير من الثورات لم تدعم خارجيا وفشلت ولحقت بالشعب مآسي مثل ما حدث في العراق من دفع الثوار في حفرة وهم احياء و أو كما حدث ضربهم بغازات سامة وابادة الثائرين , كما حدث في الانفال في كودستان شمال العراق عام 1988 من مجزرة نفذها البعثيين التي نفذها "علي حسن المجيد" بأمر من "صدام حسين المجيد" والذي بعد

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

القصف والتهجير والقتل والضرب بالكيمياوي حصل "علي حسن المجيد" لقب "علي كيمياوي".

2- لا تدعم الدول الثوار الا أذا كان النظام الحاكم يخالفها أو يتخذها عدواً , ولا يسقط النظام الحاكم الا بعد عدد كثير من الثورات التي تضعفه و ينتج عنها قادة يزعمون انهم سيحققون الأفضل للشعب .

3- يكون سقوط النظام عادة بعد تأمر الجيش أو بعض المؤسسات الأمنية للأنقلاب ضد النظام الحاكم بدعم خارجي , أو الغزو من بلد آخر بزعم أن البلد الغازي سيعيد الحرية المصادرة من أبناء الشعب , وحقيقتاً لا نرى هذه الغزوات الا في البلدان الضعيفة , لان الكثير من بلدان العالم التي تسيطر عليها الأنظمة الدكتاتورية لم يتم اختراقها بالوقت الحالي , وهذا يدل على القوة داخلها , وامتلاكها للأسلحة التي تنافس الدول الكبرى , فتخشى الدول التعرض لها خشية عرقلة مصالحها او ضربها .

ونتيجة اسقاط النظام يشعر المواطنين بالحرية ولأول مرة , فجأة يفهمها الكثير أنها الفوضى وعدم الالتزام بالقوانين أو عدم احترام المؤسسات , وبعد هذا السقوط ستظهر الأطراف الفاعلة , وخصوصا الأنظمة التي يسقط نظامها بفعل غزو خارجي وليس ثورة داخلية أو انقلاب عسكري , حيث يعمل الغزو على حل كافة القوى الأمنية التي تعتبر موالية للنظام السابق, وهذا ما يزيد من الفوضى وظهور المليشيات والقوات الخارجة على القانون بشكل بديهي .

ويمكن ترتيب الأطراف الفاعلة التي تستخدم العنف خارج أطار الشرعية على الشكل التالي:

1- الانقلاب

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم عرف العالم أكثر من خمسين انقلاباً عنيفاً في أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية، كما أخذ العنف والإرهاب بالاتساع والتمدد ليشمل أغلب القارات، فقط ازدادت المجازر في بيافرا وفلسطين والجزائر و, وفيتنام، والهند الصينية، وأمريكا اللاتينية، وامتدت إلى بأفغانستان وإيران وبورما وسيام والعراق والسودان وغيرها من الدول، وقد رافقت أعمال العنف والإرهاب حدوث مجازر جماعية واغتيالات سياسية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أيضاً سقط عدد كبير من الشخصيات السياسية البارزة ضحايا العنف السياسي من بينهم (جون كندي *[25]) و (مارتن لوثر كينغ *[26]) ورؤساء منظمة هيئة الأمم المتحدة مثل "هامر شولد" و غيره [27].

يبدو أن الانقلابات العسكرية في العالم، حاول بعضها التماهي مع الثورة، بينما حاول بعضها الآخر الحلول محل الثورة، ولكن نظراً إلى ضعف التحرك الشعبي الذي بلغ أحياناً حد الغياب الكامل، يمكن وصف هذه الانقلابات وما يخالطها من معالم ثورية بأنها أشكال من لعبة السيطرة أكثر مما هي محاولات لتصحيح لعبة السلطة في المجتمع , وهي في الحقيقة أشكال أعقبت أشكالاً أخرى تداخلت فيها السيطرة من الخارج والسيطرة في الداخل، وإذا شئنا مزيداً من الدقة، وجب علينا القول بأنها أشكال من لعبة الصراع لشرعنة السيطرة، إذ إنها جميعاً ترفض مبدئياً البقاء في إطار لعبة السيطرة العامة ودعمه لسياستهم، فالتحليل فالنقدي لتلك الأشكال يدخلنا، من الباب العريض إلى عالم الأسس الجماعية للاستيلاء على الحكم والجهود المختلفة لإلباسه لباس السلطة الشرعية [28].

وهذا الوضع دائماً ما يفرز عنفاً مضاداً يظهر في أساليب المعارضة السياسية والاحتجاجات والاضطرابات التي تصل إلى كفاح مسلح شعبي أو من ضمن القيادات العسكرية او السياسية الذي يستخدم كل وسائل العنف ضد السلطة، وتصل ذروة العنف المضاد في شكل انقلاب وثورة وما يرافقها من عنف وقسوة [29].

2- الثورة

ينبغي أن يكون واضحاً أنه من غير الممكن عقلانياً، تسمية كل استخدام للعنف (او التهديد باستخدامه) لتغيير النظام السياسي بالثورة , ويمكن الاحتفاظ بكلمة الثورة (المرتبطة بقلب دورات العجلة، وبالتالي قلب الأمور رأساً على عقب) بشكل مفيد

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

لتلك المناسبات التي تحدث فيها تغيرات أساسية في طبيعة السياسة والمجتمع، ويقترح فحص للسجل التاريخي، أن مثل تلك الأحداث نادرة نسبياً، في حين أن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتغيير الحكومة هو أكثر شيوعاً [30].

على الرغم من أن الثورة تستخدم الكثير من العنف للسيطرة , كما أنها أيضاً قد تنتقم من كل من كان في السلطة التي كانت تحكم هذا الشعب الثائر , وبهذا يكون تصرفها طبيعياً لردة فعل من أشخاص تم قمعهم مدة كبيرة وبالتأكيد سكون ردة الفعل مشحونة بالعنف وقد يصل إلى التمثيل بالأشخاص , أو السحل والاستعراض بالجسد الهامد , وأن نجحت الثورة ستشكل حكومات قد تكون مشحونة لسنوات , ومن ثم تتخلص من هذا الشحن مع مرور الوقت وتفضل التعايش السلمي , وأن اتبعت الأسلوب ذاته القمع والأقصاء من الممكن أن تنشق جماعات من نفس أصحاب الثورة وتثور عليها وتستخدم ابشع أنواع العنف ضدها .

ومن الجدير بالذكر أن الكتب التعليمية ركزت حول "كيف تصنع الثورة " عبر التقدم خطوة بخطوة من الانشقاق إلى التآمر، ومن المقاومة إلى الانتفاضة المسلحة، قامت كلها على تصور خاطئ يقول إن الثورة إنما "تصنع" في مجابهة يقف فيها العنف مقابل العنف، حيث من الممكن أن تنتقل الأسلحة من يد الجنود إلى يد الثائرين ويحدث اشد أنواع العنف , بدون أي شرعية أو مبالاة كما حدث خلال(الثورة الهنكارية*[31]) [32].

فالثورة العنيفة نتائجها معروفة والذي ينصلح بسنة من الممكن بعد ثورة عارمة لا ينصلح الا بسنين , بسبب السلب والنهب الذي يحدث نتيجة اخلال النظام وغياب الدولة , فكل هذا يجعل الشعب بعد الثورة يفكر فقط في إعادة الامن وبناء المؤسسات .

3- التمرد

يمكن ان يوظف منظمو التمرد الأوضاع التاريخية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، لتوليد حالة من عدم الرضا بين قطاع من السكان و مما يجلب الدعم لحركتهم، معظم هذه الأوضاع تتفاقم إذا كانت تمس إحدى الأقليات بشكل غير مناسب يشمل:[33]

أ- نزاع داخلي في الماضي القريب خلف شكاوى مستمرة ضد الحكومة أو عداء بين المجموعات و أُسس للعنف كوسيلة مقبولة لحل النزاعات السياسية .

ب- نزاعات جارية أو حديثة في الدول المجاورة، تتسبب في إيجاد لاجئين يمكن أن يتم تجنيدهم، وتساهم في توفير الأسلحة، وتخلف مساحات غير خاضعة للسيطرة الحكومية في دول الجوار يمكن أن تُتخذ كملاذات آمنة للمتمردين .

ت- عوامل اجتماعية مثل محارب قوي أو ثقافة تآمريه أو مجتمع شاب(فيه نسبة كبيرة من الشباب اليافع الذي يتراوح عمره من 15 إلى 25 سنة بالنسبة للسكان البالغين) مما قد يوفر تجمعا محتملاً للمجندين.

ث- المناطق غير المأهولة مثل الغابات، والأدغال، والمناطق الجبلية والصحراوية، والمستنقعات، التي تسمح للمتمردين بحرية الحركة والاختباء والتدرب و وتنظيم صفوفهم في مناطق يصعب دخولها على القوات الحكومية .

يحدث التمرد بعد العصيان المدني لجماعات غير مسلحة أن لم يتحقق ما خرجت من أجله , سواء تم قمعها أو تهميشها من حقوقها المشروعة سواء المشاركة في العملية السياسية أو توفير الخدمات أو تحقيق العدالة والمساواة , فالتمرد يصدر بعد شعور الفرد أو الجماعة أنه لا يوجد أي حل آخر يذكر غير الخروج على الدولة وحمل السلاح , وخصوصا أذا كانت الدولة يقودها دكتاتور همجي , فيستخدم القوة لا السياسة .

أما أسباب التمرد فهي كالآتي:[34]

أ- السياسات الحكومية التي تضر قطاعات من السكان على أساس الدين، أو العشيرة، أو العرق، أو الطبقة، أو المنطقة، مما يدعم جهود المتمردين في تعزيز هوية المجموعة .

ب- سيطرة جماعة حزبية على كامل النظام السياسي، مما يولد شعور بالمظلومية من قبل المجموعات المستبعدة، ويقلل من

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

احتمال حدوث توافق على العمل ضمن أجندة مشتركة، ويخلق مثل هذا النظام غالباً حكومات تعجز عن مواجهة الأزمات و لان الأحزاب المتنافسة غير قادرة على تحقيق الإجماع وعلاوة على ذلك، فإن المليشيات الحزبية يمكن أن تعمل كتجمعات لتجنيد المتمردين أو تضيف ببساطة جوا من فقدان الأمن .

ت- عجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية مثل الأمن، أو العدالة، أو الرعاية الصحية، أو التعليم، أو المرافق، أو البنية التحتية للنقل .

ث- قوات الأمن غير الكفؤة أو الفاسدة وخاصة الشرطة وذلك لاحتكاكها المباشر مع السكان .

ج- أزمة اقتصادية، أو حالات التراجع الاقتصادي طويلة الأجل، والتي تولد شعوراً بالسخط على الحكومة، وتوفر قاعدة من العاطلين والشباب العاطل المؤهل للتجنيد في صفوف المتمردين .

ح- حالة من الضعف تولدت نتيجة أحداث معينة مثل الكوارث الطبيعية، والاغتيالات السياسية، أو انتخابات ساخنة مشكوك فيها، مما يتسبب في حدوث اضطراب اجتماعي أو سياسي، ومثل هذا التمدد الأمني الزائد أو تعطيل الخدمات الحكومية .

4- المافيات

بعد أن راكمت المجموعات المافيوية الأهم في روسيا موارد ضخمة، وحققت لنفسها شهرة في الاقتصاد الليلي (الحانات، المطاعم المشبوهة, نوادي القمار) فإن رجالاتها أصبحوا في بعض السياقات الاجتماعية، رجال نفوذ غير رسميين، ثم اصبحوا بعد ذلك يستثمرون في العقار، ويشترون مؤسسات من الحجم الوسيط، وأحياناً يدخلون إلى سوق النفط، وفي حين أن قدرتهم على التأثير في القرارات السياسية والاقتصادية بدأت تصبح مهمة وواسعة، فإن حركتهم العابرة للحدود اتاحت لهم تبييض أرباحهم غير المشروعة، وتوطيد مصالحهم الاقتصادية، وترسيخها في أوربا كلها وفي العالم أجمع ,وبعد مُحاكمة "فلاديمير باروسكوف" عام 2007 في سان بطرسبورغ وهو الذي كان رئيس (عصابة تامبوف) ذهب العديد من المعلّقين إلى التأكيد، بطريقة مشكوك في صحتها، بأن عصر الجريمة المنظمة في روسيا قد ولى، وأن البلاد نجحت في تحقيق الانتقال الصعب نحو اقتصاد السوق [35].

لكن المسألة لم تتغير إلا في الصحف فلم تختفي المافيات في أوربا ولازالت العصابات المافوية منتشرة في "الولايات المتحدة الامريكية, و أوربا", ويستغرب البعض أن المافيا تظهر في البلدان التي لديها قانون محكم , إلا أننا نرى أن القانون والبلد المتقدم اقتصادياً يعد أول عناصر تكوين المافيات, حيث تبدو من الظاهر أن وجودها مرتبط بالقانون والاقتصاد, حيث تبدو أنها لا تخالف قوانين البلد علانية , فلديها استراتيجية محكمة التنظيم وقد يكون ولائهم لبلدانها كبير إلا أنها تعمل بعملها من جانب وتعتبر نفسها موالية لبلدها ولا نزاع في ذلك , حيث يكون لها نشاطات وفعاليات تضمن بقائها كما أنها من الممكن أن تشارك في العملية السياسية أو تتحالف مع سياسيين, أو تعمل مع المسؤولين الكبار التي توفر لهم الحماية وتُنفذ لهم مخططاتهم الاقصائية من تصفية الأعداء وتهريب العملات والمتاجرة بالممنوعات , ثم أنهم يتلقون الدعم السياسي والتغطية السياسية لإعمالهم , كما أن السياسيين يوفرون لهم الحصانة غير الشرعية , من دفاع واخراجهم من اصعب المشاكل .

في "كولومبيا"، تعد الجريمة المُنظمة فيها، نشاط متعدد الوجوه فهي تنتج الكوكايين، وتصدره، وتطبع العملات المزورة من دولار ومن يورو، وتزور جوازات السفر، وتقوم بعمليات اختطاف، وتجند قتلة، وتنظم الدعارة على مستوى واسع داخل كولمبيا وخارجها، ومرد قدرتها على ممارسة صورة ما أو شكل ما من الحَوكَمة، وهو وضعية اللاشرعية التي يعيش فيها جانب كبير من نخبة البلاد، التي على اتم الاستعداد لتقاسم السلطة الاقتصادية والسياسية مع المنظمات غير الشرعية وحتى الموغلة في العنف منها , أما في "المكسيك" حيث يسود الفساد في قلب مؤسسات رسمية كالجيش والشرطة, توفر للجريمة المنظمة

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

أرضية خصبة على نحو خاص بحيث استطاعت ان تتغلغل في المجتمع الراقي وتُنشئ تحالفات مع المجموعات الحاكمة [36].

لذلك أن اغلب المافيات لا يمكن أن تنتشر أو تحقق مجال ونفوذ واسع النطاق إلا بمساعدة مجموعة من الفاسدين أو الذين يعتقدون بأيديولوجية معينة , ويجدون ضالتهم في حماية هذه المافيا, والذين يعملون مع المؤسسات الرسمية الذين توفر لهم الغطاء والحصانة المناسبة لتحركاتهم.

يبدو أن المافيا في دول العالم مختلفة من حيث الأيديولوجيا, فمنها عقائدية تتبنى تنظيم اشبه بالمافيا لكي تستطيع هيكلة تنظيم قوة كبيرة لها كبداية لنشر فكر معين أو سيطرة تامة على أراضي بلد ما كما حديث في "العراق , و سورية", لكن أساسا تنظيم المافيا هو التجارة غير الشرعية للممنوعات من أجل الثراء الفاحش قد تبدأ بداية في تشكيل عصابة صغير ثم تتوسع وتتحول إلى مافيا حتى الحكومة لا تستطيع التوغل في مناطقها , وهمها الوحيد هو الربح والصفقات المشبوهة .

5- العنف الديني

يشكل العنف الديني الذي يأخذ شكل إرهاب دموي مشهداً مريعاً من الصراع الديني – السياسي بين الطوائف، وهو الأكثر قدرة على أثارة الرعب والخوف والهلع في نفوس البشر، كما يلعب الخطاب الديني المتطرف بشقيه التكفيري والسياسي دوراً خطيراً في التفرقة بين طوائف المجتمع والصراع بينهما وزرع الكراهية والعنف بين شرائح المجتمع المختلفة، سواء ف يداخل الدين الواحد أم بين طوائفه ومذاهبه المتعددة، وخاصة في المجتمع المتعدد الديانات والمذاهب والطوائف الدينية، عبر فرض أيديولوجية دينية وحيدة الرؤى و مما يحرم الآخرين من حق التمتع لممارسة حقوقهم الدينية وطقوسهم وحريتهم في ما يعتقدون يه، إن هذه التفرقة الدينية تساعد على خلق بيئة حاضنة للعنف والعنف المضاد، وبما أن الدين ظاهرة اجتماعية وأنه ينبذ العنف والكراهية، فأن العنف يسجل حضوره بصورة واضحة في سلوك الجماعات الدينية المتطرفة [37].

6- الإرهاب

يقصد بمفهوم الإرهاب هو منهج أو طريقة عمل مباشر يرمي إلى إثارة الرهبة والرعب و أي إيجاد مناخ من الخوف والهلع بين السكان، وغالباً ما يستخدم الإرهاب في أعمال عنف من قبل مجموعة أو منظمة سرية معينة ضد مدنيين ويتبعون أهدافاً سياسية محددة، وإن الاستراتيجية التي يتبعها الإرهابيون هي استخدام أبسط الوسائل التقنية للاحتلال على وسائل الردع العسكري ذي الإمكانية التقنية الأكثر تطوراً [38].

وفي الوقت الذي تدعي فيه القوى العسكرية حيازة أسلحة ثقيلة تحميها، يزرع الإرهابيون سلاح الخوف والرعب والدمار في قلب المدن، فالإرهاب يجعل أقوى الأسلحة غير ذات جدوى في أيدي صناع القرار السياسي والعسكري, ويستند الإرهابيون إلى منظومة فكرية وثقافية تسوغ أعمال العنف وتحاول تبريره وإعطاءه شرعية وتستعين بشعارات ومقولات تخاطب الغرائز وتدغدغ العواطف البدائية دون الوعي والعقل، ولهذا يصبح العنف هو الطريق الطبيعي الذي يقود إلى الإرهاب إذا لم يوقف عند حده [39], والإهاب قتل لا يحدث نتيجة للخطأ بل يحدث مع سبق الإصرار والترصد [40].

7- العنف السياسي

يوجد تداخل كبير بين الإرهاب والعنف السياسي والديني، يكشف بينهما تداخل وصلة قوية أو شبه كبيرة، حيث أن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، وسلوك العنف في كل منهما وقد يكون فردياً أو جماعة، منظماً أو غير منظم، إقليمياً ودولي، وعادة ما تكون أهدافه سياسية، إضافة إلى الخطورة التي يشكلانها على المجتمع، كما إن العنف السياسي مفهوم اعم من الإرهاب[41].

وأن الإرهاب صورة من صور العنف السياسي، حيث أن إعمال العنف الإرهابية تتجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر لها، ليصل تأثيرها إلى أفراد أو جماعات أخرى مستهدفة بالعمل الإرهابي، وذلك من خلال رسالة أو إيحاء ما تنطوي عليها رأي ثالث يرى أن

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

العنف السياسي كان لسبب اجتماعي أو اقتصادي، أو كان بسبب نفساني والرغبة في السيطرة والتحكم فإن العنف السياسي ظاهرة تكاد تكون طبيعة في سلم الصراع من أجل الديموقراطية [42].

حيث ينمو العنف حيثما يوجد تباين واختلاف وتعارض في المصالح والاهداف وكذلك في مستوى إشباع حاجات المواطنين والمساواة في الحقوق والواجبات السياسية وتوزيع الثروات الاجتماعية بشكل عادل بين المواطنين، إضافة إلى ضعف حلقات التواصل والحوار بين المواطن والدولة وانعدام حرية التعبير واحترام حقوق الانسان، ويتجسد العنف السياسي في ممارسات السلطة السياسية والاستبداد في الرأي واستخدام القمع عبر صيغ قانونية وتشريعية [43].

أ- أنواع العنف السياسي [44]

- **العنف المؤسسي**: الذي تعبر عنه ممارسات بعض الحكومات خروجاً عن الدساتير والمواثيق والشرعية التي ارتضتها لنفسها .
- **المقاومة المسلحة**: قد تكون المقاومة أحد أوجه العنف السياسي يلجأ إليها حين انعدام الطرق السامية الأخرى .
- **العنف الهيكلي**: الذي ينجم عن التفاوت في توزيع الدخول والثروات وفرص الحياة أو هو نتيجة انقسام طبقي داخل كل مجتمع .
- **الاضطراب**: هو نشاط سياسي عنيف يتميز بمشاركة جماهيرية عريضة وبدرجة منخفضة نسبياً من التنظيم ذو محدودية أو عدم تبلور أهدافه وملامح الاضطراب، مثل أحداث الشغب والمظاهرات .
- **التآمر**: وهو استخدام القسر أو العنف أو الإجبار على نطاق محدود بهدف الظفر بالسلطة السياسية أو تعزيزها وأكثر مظاهر التآمر شيوعاً الاغتيالات والإرهاب والانقلاب العسكري .
- **التمرد**: وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الاثنين معاً، وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته .
- **العنف الحكومي**: وهو العنف الذي يوجهه النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والشرطة والمخابرات والقوانين الاستثنائية .
- **العنف الشعبي**: وهو العنف الموجه من المواطنين إلى النظام وهناك نوعان من العنف السياسي تمارسهما أجنحة السلطة ضد بعضها أو قوى وجماعات ضد قوى وجماعات منافسة لأسباب سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو دينية.

ب- أشكال العنف السياسي:

يتخذ العنف السياسي صوراً وأشكالاً وأساليب متنوعة ومستويات مختلفة بدءاً بعمليات منع الرأي العام من إبداء الرأي، إلى منع التعددية السياسية والتمييز والتمايز بين فئات المجتمع الواحد، مروراً بأشكال القمع والتعذيب والاعتقال الكيفي والقتل الجماعي والنفي والتشديد وإبادة الأقليات و خاصة في الدول التي تحررت أخيراً من الكولونالية ونالت استقلالها الشكلي، حيث تطورت اعمال العنف السياسي منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الصراعات السياسية والعرقية والدينية و وتشير الإحصائيات إلى تزايد الصراعات العرقية والدينية والطائفية وما يرافقها من إعمال عنف وإرهاب وقسوة تزيد ضحاياها أحياناً عن ضحايا الحروب التقليدية[45].

8- المقاومة

صدر قرار عن جمعية الأمم المتحدة الذي يحمل الرقم (3034) بتاريخ 18\12\1972 تأكيداً شرعية النضال من أجل التحرير الوطني، حيث نص على "تأكيد الحق الثابت في تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب الواقعة تحت الاستعمال"، وهذا

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

القرار عُد نقلة نوعية في موقف الشرعية الدولية من المقاومة وكررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14\12\1974 قراراً (3246) بشرعية كفاح الشعوب في التحرير من السيطرة الاستعمارية بجميع الوسائل بما فيها الكفاح المسلح[46].

وقد أدانت الجمعية العامة بشدة جميع الحكومات التي لا تعترف بهذه الحقوق للشعوب الخاضعة للسيطرة والاحتلال، كما ان هذا القرار جعل المقاومة والكفاح المسلح واجب دولي عام، وواجب حقوقي للشعوب الخاضعة للاحتلال، وفي مؤتمر تطوير القانون الإنساني المنعقد في جنيف خلال العام 1976، أقر بروتوكولان يعدان حروب التحرير حروباً عادلة و دولية تطبق بشأنها جميع القواعد التي أقرها القانون الدولي بشأن قوانين الحرب، وأن حركات التحرر الوطني هي كيانات محاربة ذات صفة دولية [47].

ولكي تكون المقاومة مشروعة حسب قرارات وقواعد القانون الدولي ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة شروط، أولاً: ان تكون هناك حالة احتلال فعلي، ووجود لقوات الاحتلال أجنبية داخل الأراضي المحتلة, ثانياً: ان يقوم بأعمال المقاومة أفراد من الشعب المحتلة أراضيه، ثالثاً: ان تتم أعمال المقاومة بالضد من قوات الاحتلال العسكرية فقط، رابعاً: ان تكون أعمال المقاومة داخل حدود الأراضي المحتلة، وليس خارجها، لذلك أن مفهوم "المقاومة" يختلف عن مفهوم" العنف السياسي " في العديد من الأماكن، حيث أن المقاومة تكون ضد قوة اجنبية غازية بينما العنف السياسي يكون ضد أشخاص أو جماعات من أبناء الشعب نفسه, وتتسم أعمال المقاومة بأهدافها المعلنة والواضحة مسبقاً على العكس من العنف السياسي الذي قد تتضح أهدافه بعد القيام بالعمل الذي يتسم بالعنف [48].

بعد سقوط النظام السابق في العراق ظهرت الكثير من الفصائل المقاومة التي تشكلت لمحاربة المحتل لإراضي الوطن , وظهرت أيضاً بعد احتلال عصابات داعش الإرهابية مناطق من العراق , حيث لعب وجود هذه الفصائل دوراً كبيراً في استعادة الاراضي المحتلة , حيث الكثير من الخبراء يُفرقون بين الفصائل المقاومة التي كفل حقها في كل دساتير العالم , التي لطالما كان دورها ووجودها سامياً , وبعض المليشيا التي يستخدمها رجال الإعمال والأحزاب والمتنفذين وشيوخ العشائر في تنفيذ اغتيالات وسرقات وفرض إرادة .

9. **المليشيا**

هي كيان يتكون من مقاتلين مسلحين وتمثل غالباً عرقية معينة أو دين أو عشيرة أو قبيلة أو مجموعات مشتركة أخرى أو أحزاب سياسية، وقد تخدم المليشيات مصالح الحكومات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد تعمل بشكل مستقل لمكافحة مليشيات أو مجموعات تمرد أخرى أو تطارد نشاطا إجرامياً أو تدعم تمرداً معيناً [49].

إن المليشيا هي كل جماعة تحمل السلاح خارج عن القانون , حيث تتشكل نتيجة خرق أمني أو فوضى أو سقوط لنظام أو انهيار دولة , فيشرع الأفراد إلى تكتلات على شكل جماعات لرفع السلاح بوجه كل من يخالفهم ويستخدمونه لمصالحهم الخاصة , ولعمليات السلب والنهب وفرض الإرادة , وهنا يجب التنويه إن المليشيا تختلف عن الفصائل المقاومة حيث أن المقاومة لديها واجب وطني هو طرد المحتل لإراضي الوطن والذود دونه , بينما المليشيا هي من جماعة ليس لديها إي واجب تفعله غير العمل بالأجر لتهديد أو قتل أو تنفيذ اغتيالات لجماعات متنفذة , وهنا يكون فعلها مرتبط إما بالسياسيين أو برجال الإعمال أو بشيوخ العشائر أو رجال الإعمال.

المبحث الثالث : نوع البحث ومنهجه ومجالاته

أولاً : نوع البحث ومنهجه

يعدّ البحث الحالي من البحوث الوصفية، لأنه امتثل الى خصائص البحث الوصفي التحليلي، فقد وجد الباحث أن أسلوب الوصف والتحليل هو الأكثر ملائمة لدراسة موضوع (الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان 2003). الذي يقوم باستخلاص وتفسير الدلالات لإصدار تعميمات حولها عبر

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

استعمال الكلام النظري أو الاحصاء، وتحليله بحثاً عن مغزى ودلالة[50].

يشير مفهوم منهج (Method) في البحث العلمي تعني (مجموعة من القواعد المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم)، وهناك عدد من المناهج لمعرفة الكيفية التي يفترض أتباعها، كطريقة ملائمة في الملاحظة والتحليل بهدف الوصول للحقيقة العلمية[51].

ثانياً : تحديد مجالات البحث

ان مجالات البحث الثلاث تتمثل بما يلي:

1- **المجال البشري**: ونقصد به مجتمع البحث، أو وحدات البحث أو مجموعة الاشخاص الذين تجرى عليهم الدراسة الميدانية، وفي هذا البحث تم تحديد عينة أولى تمثلت بـ(الأكاديميين من ذوي الاختصاص في جامعة بغداد)، فضلاً عن عينة ثانية تمثلت بـ(مرتادي شارع المتنبي) أو شارع الثقافة في العاصمة بغداد[•].

2- **المجال المكاني**: ونقصد به المنطقة الجغرافية التي جرى فيها البحث العلمي، وقد تم تحديد (جامعة بغداد) و(شارع المتنبي) في العاصمة العراقية (بغداد) لتكون المجال المكاني للبحث الميداني.

3- **المجال الزماني**: ويقصد به الوقت أو السقف الزمني الذي استغرقه الباحث لإعداد بحثه ميدانياً. والمجال الزماني للبحث الحالي امتد للمدة الزمنية ما بين (2022/6/15-4/5).

ثالثاً: تحديد مجتمع البحث والعينة

يعرف مجتمع البحث بأنه المجتمع الذي يدرسه الباحث سواء كانت هذه الدراسة شاملة لجميع عناصر المجتمع أو جزء منه من خلال العيّنة، وتعمم نتائج البحث عليه[52].تعرف عيّنة البحث بانها المجموعة الجزئية من مجتمع البحث[53]. أو جزء محدد كماً ونوعاً يمثل عدداً من الافراد نفترض فيهم ان يحملوا الصفات نفسها الموجودة في مجتمع الدراسة[54].وهذا ما قام به الباحث بناء على توصية المشرف وخبراء آخرين، فضمت العينة فئتين هما: الفئة الأولى: عينة طبقية من الأكاديميين المختصين بعلوم السياسة في جامعة بغداد، وقد ضمّت عدداً من الأكاديميين المختصين بعلوم السياسة والبالغ عددهم (85) تدريسي وتدريسية في جامعة بغداد، يتوزعون بواقع (66) منهم ينتسبون إلى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، و(19) آخرين توزعوا على كليات الجامعة الأخر. الفئة الثانية: مجموعة من المثقفين أو الناس العاديين من مرتادي شاع المتنبي، وتصور الباحث أن هذه الفئة تمثل ردود فعل أفراد المجتمع لما يجري. وهي عينة عمدية متاحة تمكن الباحث من الحصول عليها على الرغم من الوضع السياسي غير المستقر الذي يمر به البلد حالياً, والتي أدى بالبعض إلى التخوف من الاجابة على ابسط الاسئلة لكن الباحث بعد جهد تمكن من كسب ثقتهم.

لذا قام بتوزيع (170) استمارة استبيان، بواقع (75) على الأكاديميين، و(75) المثقفين أو الناس العاديين من مرتادي شاع المتنبي، لكن الاستمارات التي استوفت شروط البحث والتقصي بلغ عددها (140) . ولما كان المختصين في علم الاحصاء يذهبون إلى أن حجم العينة المقبول احصائياً يكون مساوياً لنسبة مئوية تتكون من (5 %-25%) من حجم المجتمع إذا كان معلوماً[55].

رابعاً: أدوات جمع البيانات

لغرض تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته المطروحة أستخدم الباحث الاستبيان Questionnaire يعد الاستبيان (أو الاستقصاء) أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين, ويقدم الاستبيان على شكل عدد من الاسئلة ويطلب الاجابة عليها من عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان (المبحوثين)[56].

خامساً :الوسائل الإحصائية

لقد تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية (النسبة المئوية لمعرفة القيمة النسبية لإجابات المبحوثين , والوسط الحسابي لحساب الفئات العمرية للمبحوثين باستخدام برنامجSBSS

المبحث الرابع : عرض البيانات ومناقشتها

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

نستعرض في هذا المبحث مجموعة من المتغيرات التي تشير إلى واقع العنف الذي يصاحب الصراع السياسي في العراق , والذي يله تأثيراً كبيراً على المجتمع العراقي ,حيث ما نسعى إليه هو البحث عن كيفية مواجهته من خلال طرح بعض الأسئلة للحصول على إجابات من المبحوثين مباشرتاً , كما نجري مقارنة تحليلية بين آراء العينيتين التي أجري عليها البحث , حيث قام الباحث ترتيب الأسئلة حسب الأهمية وبشكل تراتبي مع أجراء مقارنة لكل إجابة بين العينتين.

جدول رقم (1) يُبين توزيع العينة حسب متغيري النوع و العمر للعينة الاولى

الجنس	العينة الاولى			
	ذكر		انثى	
الفئة العمرية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25-15	3	%4.29	1	%1.43
35-25	3	%4.29	3	%4.29
45-35	8	%11.43	2	%2.86
55- 45	23	%32.86	11	%15.71
55 فاكثر	10	%14.29	6	%8.57
المجموع	47	%67.14	23	%32.86
الوسط الحسابي لفئات العمر	18.76			
الانحراف المعياري لفئات العمر	2.610			

جدول رقم (2) يُبين توزيع العينة حسب متغيري الجنس و العمر للعينة الثانية

الجنس	العينة الثانية			
	ذكر		انثى	
الفئة العمرية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
25-15	2	%2.86	3	%4.29
35-25	4	%5.71	5	%7.14
45-35	11	%15.71	8	%11.43
55- 45	18	%25.71	13	%18.57
55 فاكثر	4	%5.71	2	%2.86
المجموع	39	%55.71	31	%44.29
الوسط الحسابي لفئات العمر	27.74			
الانحراف المعياري لفئات العمر	4.094			

من خلال الجدولين (1-2) اعلاه الذي يُبين توزيع العينة الأولى والثانية حسب متغيري الجنس و العمر حيث ان استمارات الاستبيان شملت (47) من الذكور وبنسبة مقدارها (67.14%) بينما شملت استمارات الاستبيان(23) من الاناث وبنسبة مقدارها(32.86%) في العينة الأولى التي قدرها (70) وحدة , بينما شملت العينة الثانية حسب متغيري (الجنس و العمر) في استمارات الاستبيان (39) من الذكور وبنسبة مقدارها(55.71%) بينما شملت استمارات الاستبيان(31) من الاناث وبنسبة مقدارها(44.29%), من عينة قدرها (70) وحدة , من أصل (140) مبحوثاً , كما تَوضَح بيانات الجدول توزيع أفراد عينة البحث حسب الفئات العمرية للمبحوثين والتي توزعت ضمن خمس فئات عمرية حيث نلاحظ ترتيب الفئات العمرية حسب الأكثر عدداً كما يلي :

المرتبة الأولى : شملت الفئة العمرية (45-55) عاماً وبنسبة مئوية قدرها (48,9%) للذكور وبتكرار (23) , اما الإناث فكانت الفئة ذاتها تحتل هذه المرتبة بنسبة مئوية قدرها (47,82%) وبتكرار (11) في العينة الأولى , بينما في العينة الثانية احتلت الفئة العمرية (45-55) عاماً وبنسبة مئوية قدرها (46,15%) بتكرار (18) للذكور , واما الإناث فقد كانت الفئة ذاتها بنسبة (41,94%) وبتكرار (13) , يتضح من خلال استمارات الاستبيان إن نسبة الذكور أعلى بنسبة بسيطة من الإناث وفي العينتين وهذا الارتفاع البسيط يشير إلى أن المجتمع بدأ يتعافى من الهيمنة الذكورية التي تعود على ذكرها أغلب الباحثين نتيجة

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

عوامل نعتقد بأنها السبب الذي يمكن تسليط الضوء عليه من أجل رفع هذه السمعة لتبرير حجج واهية للسيطرة.

أول هذه العوامل هي "الجهل "حيث يعتقد إن الكثير من الذين يمتلكون الشهادة لا يمتلكون العلم أو يمتلكون العلم فقط داخل المؤسسة , بحيث ينتهي عند خروج الفرد من مبنى المؤسسة , وهذا يدل على أن الأفراد المتعلمين لا يحملون العلم معهم أين ما ذهبوا , فتراه يتصرف كما يتصرف الفرد غير المتعلم في المحافل الاجتماعية أو في البيت حين عوده , وبالتالي فأنه ينظر إلى القوة الجسدية للأفراد , بالتالي فأن المرأة تأتي عنده في المرتبة الثانية من حيث القوة , لذا من الواجب عليه حمايتها من الأفراد الأخرين سواء من (التحرش أو التعرض إلى المضايقات أو التجاوزات واستخدام العنف أو التعدي أو الظلم أو الحقوق) لأنه ينظر بعينه التي تفعل مع المرأة هذه الأشياء التي يخاف منها, ليكون للمرأة المدافع والمناصر من الأخرين , الذي يعد هو واحد منهم مع امرأة أخرى , لذلك يعتبر المرأة عرضه وشرفه يخاف أن يمسه احد أخر لذلك لا يعطي للأنثى حرية تامة ,وهذا نتيجة الجهل, بينما نرى تقدم ملحوظ لدى الاناث في الجامعات على مستوى الدراسات العليا نتيجة ما يحمله الأكاديميين من علم , وليس الكل لكنه ملحوظ .

العامل الثاني هو الفهم الخاطئ للدين الاسلامي و الاستناد عليه لتبرير الفعل المتجذر في الطبيعة العربية وخصوصاً النصوص القرآن مثلاً كما جاء في قوله الله تعالى (وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا " سورة الأحزاب ,آية 33 التطهير") وفي قوله تعالى (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ " سورة النساء ,آية 11") وفي قوله تعالى (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ ..."سورة البقرة ,آية 282") حيث نعتقد بأن فهم هذه الآيات بالشكل الخاطئ له دور كبير في منع المرأة من مساواة الرجل لدرجة مثيرة, من أصحاب العقول المتخلفة أو التي لا تحمل العلم بحيث يجعل القرءان دستوراً لدعم ثقافته المتجذره في طبيعته السيئة من (الوأد وغسل العار, والشرف والعرض) وماشابه من الأمور الثقافية .

العامل الثالث وهو الثقافة (التقليد والعرف السيء) الذي ورثوه من الآباء وهو تقسيم الأدوار الخشنة للرجل لأنه يمتلك القوة العضلية مثل (العمل , كسب المال , الدفاع عن العائلة) , بينما الناعمة للمرأة مثل (تربية الأطفال ,اعمال المنزل , الخ..) , بالإضافة إلى,إن الفرد يعتقد بأن التغيير يجب ان يكون من الفرد الأخر وليس منه ولذلك تراه دائماً ما يلقي باللوم على الأخرين , وهذه العوامل قد تكون اغلبها متجمعة أو جزء منها تعمل على جعل السمة الذكورية بارزة في مثل هذه المجتمعات ,

أذاً إن تماهي المجتمع العراقي مع الثقافة العربية لها دور كبير في ترسيخ فكرة السمه الذكورية على الرغم من محاولة الإسلام محي تلك العادات السيئة , لكن الثقافة العربية لم تتغير بالرغم من اعتناق العرب الثقافة الإسلامية التي تنص على احترام المرأة وتقديرها في الكثير من الآيات والأحاديث النبوية , التي شددت على ترك الثقافة المتجذرة في الرجل العربي التي كانت سائدة في طريقة تعامل المجتمع العربي مع المرأة المرأة بشكل مختلف وتميزها على الرجل (فالقرءان ذكر أن العرب متجذرة في ثقافتهم وأد البنات عندما تولد) وحاول القرءان نفيها بشكل قاطع ولكن لم يتخلى اغلب العرب عن هذه الثقافة إلى الآن , ولكن بعض العرب استطاعوا تجاوز الثقافة تلك عن طريق التقدم في مجال العلم والأمثلة كثيرة .

وسبب تخلف المجتمع وانتشار الجهل يعود إلى كثرة الخيرات (الموارد البشرية والطبيعية) في البلد تجعل انظار الدول تتوجه له و هذا العامل قد يجعل الدول الكبرى تعمل بشكل متقصد أن تجعل هذا البلد متخلفاً مثلاً إقامة مسابقات علمية أو ثقافية , او أدبية عبر مؤتمرات أو مراكز للدراسات أو مهرجانات , ومنح جوائز ماليه للعباقرة والعلماء والادباء وهنا يتم كشق الثروات

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

البشرية , وبعد ما تكتشف هذه الثروات البشرية تعمل بعض السفارات إلى تقديم لهم الفرصة المناسبة للهجرة إلى البلدان المتقدمة ,مع عدم اكتراث الحكومات المتعاقبة بالعباقرة الصغار والمحافظة عليهم, وهذه نقطة تحول البلدان المتقدمة لأنها تقوم بسحب كل عبقري وتقديم له افضل السبل ليكون لديها قوة بشرية تصنع تقدماً كبيرة وهذا مانراه في أمريكا من أفراد من أصول متعدد , لأن العلماء والعباقرة والادباء والكفاءات أهم ركن في التنمية والتقدم في البلدان و اكثر المطالبين بالنهضة العمرانية أو التنموية أو حتى دعم والتحريض على الثورة من اجل الاستقلال .

المرتبة الأخيرة : شملت الفئة العمرية (15-25) عاماً وبنسبة مئوية قدرها (4,34%)وبتكرار (1) وكانت فقط من الإناث في هذه المرتبة من العينة الأولى , بينما في العينة الثانية احتلت الفئة العمرية (55فأكثر) عاماً بنسبة مئوية قدرها (6,45%) وبتكرار (2) وكانت أيضا من فئة الإناث , يمكن القول حقق البلد انتقاله على المستوى الاجتماعي والعلمي فيوجد تصاعد ملحوظ في تجاوز السمة الذكورية التي تطغى على الأجيال السابقة , وهذا بفضل تطور وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجي , والعولمة ودعم المنظمات التي تعزز دور المرأة.

جدول (3) يبين راي افراد العينة في من المسؤول عن العنف الناتج عن الصراعات السياسية

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
طرف ثالث يقوم بتنفيذ افعال العنف ليربك العملية السياسية	37	16.82%	40	17.86%
دول خارجية من مصلحتها استمرار الصراع في العراق	31	14.09%	33	14.73%
الأجنحة المسلحة التابعة لأحزاب سياسية	42	19.09%	44	19.64%
جماعات مسلحة تحاول إرباك العملية السياسية لإفشالها أو الوصول إلى السلطة	42	19.09%	36	16.07%
يوجد من يستخدم العنف من القوى السياسية لكن تأثيره ضعيف	38	17.27%	33	14.73%
يوجد من يستخدم العنف نتيجة عدم الوعي بالمشاركة السياسية والمبادئ الديموقراطية	30	13.64%	36	16.07%
أخرى	0	0.00%	2	0.89%
المجموع	220	100%	224	100%
الوسط الحسابي	31.43		32.00	
الانحراف المعياري	14.65		13.80	

الجدول رقم (3) يُبين رأي افراد العينة في من المسؤول عن العنف الناتج عن الصراعات السياسية , حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي :

المرتبة الأولى : جاءت خيارات (الأجنحة المسلحة التابعة لأحزاب سياسية, جماعات مسلحة تحاول إرباك العملية السياسية لإفشالها أو الوصول إلى السلطة,) في العينة لأولى بتكرار(42) وبنسبة مئوية قدرها(% 19.09) , بينما جاء خيار (الأجنحة المسلحة التابعة لأحزاب سياسية)في العينة الثانية بتكرار(44) وبنسبة مئوية قدرها (19.64%) , لا شك أن أغلب الأحزاب الحالية لديها سلاح أو تمتلك مجاميع مسلحة تعمل لصالحها أو تأتمر بأمرها , فبعض الأحزاب تسوّق نفسها على كونها حامي المكون أو الأقلية أو القومية أو القضية , بحيث لا تسمح لأي حزب صغير أو جماعة تتكلم عن المواضيع التي تعتقد بأنها مبدئها الأساسي , بحيث تعمل بكل الطرق الممكنة أو غيرها على وحدة القرار كما تريده أو تتبناه, و إن أي مخالفة لقرارهم أو تجديد في القضية المتبناة يعتبرونها مساساً بالقضية نفسها ويجب محاسبة كل من يريد أن يتدخل أو يغير ما يتفقون عليه , فيقومون بالتهديد والترهيب وكل ما يستطيعون فعله , من أجل قضيتهم أو مكاسبهم مهما كان الفعل .

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

المرتبة الأخيرة : جاء خيار(يوجد من يستخدم العنف نتيجة عدم الوعي بالمشاركة السياسية والمبادئ الديموقراطية) في العينة الأولى بتكرار (30) وبنسبة مئوية قدرها (13.64%) , الديموقراطية حديثة على مجتمع نشأ وترعرع على الديكتاتورية بالإضافة على الواقع العشائري بزعامة (الأب أو السيد أو الشيخ) فهذه الطوطمية والانفراد بالقرار تربى عليها المواطن لعقود فمن الصعوبة أن يفهم الديموقراطية بكافة مبادئها بدعي التجاوز على المواريث الشعبية والتقليد والعرف , لذلك يتحول أغلب الصراع إلى عنف, فالجميع يستعرض قوته العضلية وليس العلمية , وبالتالي فلا أحد يفصل كل ما هو سياسي يجب أن يرد عليه سياسياً , فهنالك خلطاً في المجتمع الذي يمتزج فيه (الدين والاجتماع والسياسة) .

جدول (4) يبين راي افراد العينة في كيفية احتواء الأجنحة المسلحة التابعة لمعظم الأحزاب

الإجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إصدار قرار برلماني بحلّها وارجاع هيبة الدولة	35	19.77%	34	18.28%
منع الأحزاب التي تملك أجنحة مسلحة من العمل السياسي	41	23.16%	38	20.43%
دمجها في مؤسسات الدولة الأمنية	33	18.64%	37	19.89%
تكليفها بمهام خارج المدن وتشديد الرقابة عليها	30	16.95%	41	22.04%
يجب قتالها ومكافحتها	38	21.47%	34	18.28%
أخرى	0	0.00%	2	1.08%
المجموع	177	100%	186	100%
الوسط الحسابي	29.50		31.00	
الانحراف المعياري	14.95		14.45	

الجدول رقم (4) يُبين رأي افراد العينة في كيفية احتواء الأجنحة المسلحة التابعة لمعظم الأحزاب , حيث نلاحظ بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : مع العلم أن الدستور العراقي ينص في المادة 9 أولاً (ب) يحظر تكوين مليشيات خارج اطار القوات المسلحة , إلا أن العراق فيه الكثير من الجماعات التي تحمل السلاح بدون أي صفة قانونية (تجار , أحزاب , عشائر, مافيات) حيث جاء في المرتبة الأولى : خيار (منع الأحزاب التي تملك أجنحة مسلحة من العمل السياسي) في العينة الأولى بتكرار (41) وبنسبة مئوية قدرها(23.16) بينما جاء خيار (تكليفها بمهام خارج المدن وتشديد الرقابة عليها) في العينة الثانية بتكرار(41) ونسبة مئوية قدرها(22.04%) , كان هذا السؤال استفزازياً لنرى ونقارن على ماذا يتفق الأفراد العاديين بالأغلبية فكان إجاباتهم بشكل صريح هو منع هذه الأحزاب التي تمتلك اجنحة مسلحة من العمل السياسي لكي لا يستغلوا نفوذهم العسكري , لكسب أصوات عوائل العسكريين أو تكميم أفواه ممن يختلفون معهم من السياسيين , لذا يجب أن تبقى هذه الجماعات بعيدة عن الشارع العراقي حسب رأي العينة الأولى .

أما في العينة الثانية فقد اتقف اغلب الأكاديميين على تكليف هذه الجماعات بمهام خارج المدن وهذا الخيار يمكن أن يشغلهم من الانخراط في اعمال أخرى من الممكن أن تؤذي أو تسبب خوف أو قلق من قبل النخبة المثقفة , فالأحزاب التي تمتلك اجنحة مسلحة من الممكن أن تستخدم هذه الجماعات في تخويف ناشطين أو مواطنين يمارسون حريتهم في التعبير عن رأيهم في موقف ما , بالإضافة إلى أن النخبة الاكاديمية لديهم علم مسبق أن اغلب عناصر الجماعات المسلحة التابعة للمتنفذين ثقافتهم محدودة وبالتالي لا يفهمون لغة الحوار والتعبير , لذلك قد تكون ردة فعلهم الأولى هو اقصاء الفرد الذي يختلفون معه .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار (تكليفها بمهام خارج المدن وتشديد الرقابة عليها) في العينة الأولى بتكرار (30) ونسبة مئوية قدرها

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

(16.95%), بينما جاء خيار (أخرى تذكر) في العينة الثانية بتكرار (2) ونسبة مئوية قدرها (1.08%) .

جدول (5) يبين راي افراد العينة في ما الذي على الدولة العر اقية القيام به للتخلص من العنف المصاحب للصراعات السياسية

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الالتزام بالقواعد الدستورية وتطبيق القانون على الجميع	35	15.02%	39	16.67%
السيطرة على السلاح المنفلت وفرض هيبة الدولة	29	12.45%	30	12.82%
تطبيق سياسة موحدة للبلد والعمل بمبدأ العدالة الاجتماعية	43	18.45%	31	13.25%
رفع مستوى وعي الأفراد بالديموقراطية وتقوية روح المواطنة	28	12.02%	36	15.38%
محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم	38	16.31%	28	11.97%
خلق تنمية اقتصادية وتوفير فرص العمل	30	12.88%	31	13.25%
تقليص تدخلّ الأحزاب في مؤسسات الدولة	30	12.88%	38	16.24%
أخرى	0	0.00%	1	0.43%
المجموع	233	100%	234	100%
الوسط الحسابي	29.13		29.25	
الانحراف المعياري	12.86		12.09	

الجدول رقم (5) يُبين رأي افراد العينة في ما الذي على الدولة العراقية القيام به للتخلص من العنف المصاحب للصراعات السياسي , حيث نلاحظ ترتيب الإجابة حسب الأهمية كما يلي :

المرتبة الأولى : جاء خيار (تطبيق سياسة موحدة للبلد والعمل بمبدأ العدالة الاجتماعية) في العينة الأولى بتكرار (43) وبنسبة مئوية قدرها (18.45%) , بينما جاء خيار (الالتزام بالقواعد الدستورية وتطبيق القانون على الجميع) في العينة الثانية بتكرار (39) وبنسبة مئوية قدرها (16.67%) , إن الدولة العراقية فشلت باستقطاب كافة الأطراف المكونة للبلد ذات السمة المتنوعة الأديان والمذاهب والأعراق , لسبب استغله اغلب السياسيين للترويج للحملات الانتخابية , وضمان الحق في الاستمرار في الحكم خوفاً من استرجاع النظام الدكتاتوري بدعم دولي , وأيضاً لخوف السياسيين الشيعة من الفتوى ضدهم أو عدم مشاركة الأفراد من المذهب الشيعي بالانتخابات تحت ذريعة (أن الشيعة لا يشتركون بالحكم الدنيوي مازال أمامهم المهدي الغائب غير موجود[57]) وبالتالي اختفى مفهوم التركيز على السياسة الموحدة للبلد بالإضافة إلى استخدام الاستقطاب الحزبي والمذهبي لدعم شرعية الأحزاب فبذلك غاب العمل بمبدأ العدال الاجتماعية فأصبح كل حزب يعمل لنفسه, بالإضافة إلى خرق العمل بالدستور مراراً وأمام أنظار المواطنين زاد من حدة الصراعات واستخدام العنف كوسيلة للضغط على الفرقاء للعودة إلى الحوار أو العدول عن القرار , فهذه الأمور أن ارادت الحكومات أن تتصرف كحكومة عادلة عليها التخلص من هذا الإرث .

المرتبة الثانية : جاء خيار (محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم)في العينة الأولى بتكرار (38) وبنسبة مئوية قدرها(16.31%), بينما جاء خيار(تقليص تدخلّ الأحزاب في مؤسسات الدولة) في العينة الثانية بتكرار (38) وبنسبة مئوية قدرها(16.24%) , ورث هذا النظام الكثير من الفاسدين من النظام السابق بالإضافة إلى استفحال الفساد بعد عودة وتولي بعض القياديين المعارضين والذين اغلبهم دون مؤهلات علمية أو ثقافية تؤهله لقيادة بلد فتعامل القيادي في النظام الحالي مع الدولة على أنها ملكه الخاص وهو الاحق أن يفعل ما يشاء وبالتالي أصبحت المناصب والدرجات الوظيفية والعقود والصفقات تباع وتشترى , وظهرت المجاملات الحزبية حيث طبقوا مقولة "أبا سفيان" (تلاقفوها بني

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

امية) فتناسوا أنها دولة فعاملوها كشركة أو عقار خاص وقسموا مؤسساتها بينهم فأصبح كل حزب يمتلك الوزارة أو المؤسسة وليس يديرها , وأخذ يفعل ما يحلو له بدون رقيب , وبدل أن تخدم الشعب سخرها لخدمته .

المرتبة الثالثة : جاء خيار (الالتزام بالقواعد الدستورية وتطبيق القانون على الجميع) في العينة الأولى بتكرار(35) وبنسبة مئوية قدرها (15.02 %) و بينما جاء خيار (رفع مستوى وعي الأفراد بالديموقراطية وتقوية روح المواطنة) في العينة الثانية بتكرار(36)وبنسبة مئوية (15.38%) , أن شعار (هي بقت علية) في مؤسسات الدولة لا يمكن أن يستمر بالشكل الحالي دون تصحيح , فيجب رفع مستوى وعي الأفراد بمفهوم الدولة وكيف تُبنى ,وأقناعهم ببساطة إنهم يشكلون مفاصلها وحركتها فأن كانت ناجحة فأن الأفراد الذين يدرونها لديهم وعي بأن التغيير بأنفسهم , وإن كانت فاشلة فهذا دليل واضح على أن الفرد الذي يدير المؤسسة يستخدم الشعار وفاشل .

المرتبة الرابعة : جاءت خيارات (خلق تنمية اقتصادية وتوفير فرص العمل , تقليص تدخلّ الأحزاب في مؤسسات الدولة) في العينة الأولى بتكرار(30) ونسبة مئوية قدرها (12.88%) , بينما جاءت خيارات (تطبيق سياسة موحدة للبلد والعمل بمبدأ العدالة الاجتماعية, خلق تنمية اقتصادية وتوفير فرص العمل) في العينة الثانية بتكرار (31) وبنسبة مئوية قدرها (13.25%) , عندما ترسل الدولة موظفيها إلى بلدان غربية أو شرقية متطورة الغرض منها هو تدريب الموظفين الطرق الحديثة لإدارة مشروع أو نظام جديد , لكن في العراق يتم ارسال موظفين اغلبهم دون مؤهلات علمية وادراكية لما تريد منه القيام به الدولة عند ارساله فتعتبر هذه كنزهة أو مغنمة لكسب الأموال دون أي فائدة تذكر فيقضيها نزهات وتجوال , هذه الأمور وغيرها جعلت من البلد يسير في ركب العقود السابقة وبالتالي خطط فاشلة مشاريع فاشلة وتنمية صفر , وبالتأكيد من يستخدم الخدمة الجهادية أو سنين المعارضة أو السجن كمؤهلات في اعتلاء المناصب , بالتأكيد لا يفهم معنى خطة بعيدة المدى أو طلب ضمان لأدامة المشاريع وصيانتها ,تحت شعار (من ضامن نفسه يعيش لباكر) .

المرتبة الخامسة : جاء خيار (السيطرة على السلاح المنفلت وفرض هيبة الدولة) في العينة الأولى بتكرار (29) ونسبة مئوية قدرها (12.45%) بينما جاء خيار (محاسبة الفاسدين ومعاقبتهم) في العينة الثانية بتكرار (28) ونسبة مئوية قدرها (11.97%) , ببساطة تتفق الدولة مع العوائل التي يعمل أبنائها مع الجماعات المسلحة حيث تقدم له انذار لمدة وجيزة , بأن يلتحق بدورات تأهله لأشغال دور محدد أو للترقية أو كل من يحمل الشهادة يتم احتوائه وتوفير له فرصة داخل مكان وجوده , وهذا التصرف الحكومي يجعل الأفراد يميلون إلى الاستقرار بدل التشتت والعسكرة , وثم تطبق القانون على كل من يحمل السلاح بطرق غير قانونية عن طريق محاصرته بالأساليب الإغرائية وخصوصاُ اغلبهم من الاشخاص ذوي الدخل المحدود أو العاطلين لذلك انتموا إلى هذه الجماعات , بالإضافة إلى محاسبة الفاسدين في كافة مؤسسات وتشكيلات الدولة بدون تستر , والأفضل سحب اليد وابعاد الموظف الفاسد عن الصلاحيات والمسؤوليات أو احالته إلى التقاعد .

المرتبة السادسة : جاء خيار (رفع مستوى وعي الأفراد بالديموقراطية وتقوية روح المواطنة) في العينة الأولى بتكرار(28) وبنسبة مئوية قدرها (12.02%), بينما جاء خيار (أخرى تذكر) في العينة الثانية بتكرار(1) ونسبة مئوية قدرها (0.43%) , إن أغلب الأفراد دائما يلقون اللوم على الأخرين وكأنهم غير معنيين في الأمر هذا متآت من عدم فهم الواقع وادراك المسؤولية التي رمتها الديموقراطية عليه فالمواطن تربى لأجيال على الدولة الشمولية هي من تفعل كل شيء , والقرار مركزي فلذلك ترى الأفراد دائما يلقون اللوم على غيرهم , فمن الصعب أن يتم فهم الديموقراطية وخصوصاً إنها حديثة العهد ولم تكتمل عقدين وهذه الأجيال لازالت تعيش الجهل والتخلف الذي اعتمده النظام السابق لكي لا يفكر الأفراد لكي يتم قياديهم وأن كل شي

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

يأتي إليهم جاهزو فهذا التعود يمكن إصلاحه مع الوقت من خلال الأجيال اللاحقة .

جدول (6)يبين راي افراد العينة في هل هناك علاقة بين الصراع السياسي والعنف في العراق

الإجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم هناك علاقة وثيقة بين استشراء العنف وزيادة حدة الصراعات السياسية	38	32.20%	35	30.70%
نعم هناك علاقة بين زيادة معدلات العنف وانشغال الساسة بصراعاتهم	45	38.14%	34	29.82%
لا توجد علاقة بين تصاعد حالات العنف وزيادة الصراعات السياسية	35	29.66%	32	28.07%
لا أعرف	0	0.00%	13	11.40%
أخرى	0	0.00%	0	0.00%
المجموع	118	100%	114	100%
الوسط الحسابي	23.60			22.80
الانحراف المعياري	21.85			15.61

الجدول رقم (6) يُبين رأي افراد العينة في هل هناك علاقة بين الصراع السياسي والعنف في العراق, حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي :

المرتبة الأولى : جاء خيار(نعم هناك علاقة بين زيادة معدلات العنف وانشغال الساسة بصراعاتهم) في العينة الأولى بتكرار (45) وبنسبة مئوية قدرها (38.14%) , بينما خيار(نعم هناك علاقة وثيقة بين استشراء العنف وزيادة حدة الصراعات السياسية) بتكرار(35) وبنسبة قدرها (30.70%), عملوا الساسة على ترسيخ فكرة القائد الأوحد المدافع عن الفئة أو المكون أو المذهب أو العرق وبالتالي تم ترسيخ عقيدة من الصعوبة ازالتها وهي الإقتتال من أجل قائد الحزب أو الكتلة أو من يُنصب نفسه زعيما, فهؤلاء عندما يتصارعون من أجل مكاسب أو مناصب يدفعون ادواتهم لغرض ترهيب الخصوم فيتحول الصراع السياسي في الغالب إلى عنف حقيقي يتم من خلاله تصفية الخصوم جسدياً أو ترهيبهم أو تهديدهم.

المرتبة الأخيرة : جاء خيار(لا أعرف) في العينة الثانية بتكرار (13) , وبنسبة مئوية قدرها (11.40%).

جدول (7) يبين راي افراد العينة في لماذا يشتد العنف بعد تصاعد الصراع والتوتر بين القوى السياسية

الإجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
لأن الفرقاء السياسيين لديهم أجنحة مسلحة	34	13.33%	32	14.10%
لأن الإرهابيين يستغلون الصراعات بين السياسيين لتنفيذ أهدافهم	39	15.29%	35	15.42%
لأن الدولة تضعف بالصراع السياسي فيضعف القانون وينتشر العنف	40	15.69%	30	13.22%
في ضعف الدولة يصبح المجتمع غابة يأكل فيها القوي الضعيف	36	14.12%	34	14.98%
يحاول كل مكوّن من استغلال ضعف الدولة لزيادة أماكن سيطرته بالعنف	33	12.94%	26	11.45%
يحاول المتنفذون استغلال ضعف الدولة لزيادة مكاسبهم الاقتصادية	39	15.29%	28	12.33%
لا، ليس هناك رابط بين اشتداد العنف وتصاعد الصراع السياسي	34	13.33%	34	14.98%
لا أعرف	0	0.00%	8	3.52%
أخرى	0	0.00%	0	0.00%

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

المجموع	255	100%	227	100%
الوسط الحسابي	34.00			25.22
الانحراف المعياري	5.43			12.55

الجدول رقم (7) يُبين رأي افراد العينة في لماذا يشتد العنف بعد تصاعد الصراع والتوتر بين القوى السياسية , حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الاهمية كما يلي :

المرتبة الأولى : جاء خيار (لأن الدولة تضعف بالصراع السياسي فيضعف القانون وينتشر العنف) في العينة الأولى بتكرار(40) وبنسبة مئوية قدرها (15.69%) , بينما جاء خيار (لأن الإرهابيين يستغلون الصراعات بين السياسيين لتنفيذ أهدافهم) في العينة الثانية بتكرار(35) وبنسبة مئوية قدرها (15.42%) , جراء كل صراع سياسي بين الأطراف السياسية يتم استغلاله من قبل الدول المحيطة بالعراق أو الجماعات الإرهابية التي لازالت تعمل عبر خلايا نائمة بالإضافة إلى بعض الأحزاب التي تستغل هذا الصراع لتنفيذ اجندتها أو مشاريعها خصوصاً التي تتربص لتغيير النظام الديموقراطي أو العمل على أفشاله لغرض التشفي من وراء الدمار والعنف الذي يحصل لكي يقارنوا بين النظام الدكتاتوري وبين النظام الديموقراطي ويحاولون دعم أي إنقلاب أو جماعات تعبث بأمن العراق لمرض وعقدة تلاحق بعض أفراد التسلط , وفي ظل هذا التوتر والمناوشات والخطاب الحاد تحدث خروقات للأجهزة الأمنية لكثرة الأحزاب والجماعات المسلحة التابعة لها , لذلك يصبح الوضع شبه حرج كل حزب أو كيان يستعرض قوته وبالتالي قد يستغله طرف خارجي يتربص بالعراق شراً ويفجر العنف فيه باستخدام الأساليب التقليدية سواء التفجير أو الاغتيالات أو الاعتداء على المنازل أو تفجير المكاتب الحزبية , وكل حزب يتهم الأخر وهذه الفوضى تسبب أرباك للعملية السياسية , فقد يخرج الشعب يناصر إي ثائر حتى لو يضره على المستوى البعيد .

المرتبة الأخيرة : جاء خيار(لا اعرف) في العينة الثانية بتكرار(8) وبنسبة مئوية قدرها (3.52%) , لم يعطي بعض أفراد العينة إجابة محددة .

جدول (8) يبين راي افراد العينة في أهم أسباب العنف المستشري في العراق

الإجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
بفعل الصراع العقائدي الطائفي بين السُنّة والشيعة	39	75.17%	38	18.01%
عدم دعم الدول العربية للحكم الشيعي	36	16.22%	41	19.43%
عدم تطبيق القانون وانتشار وسائل الضبط غير الرسمي (وبخاصة سنن العشائر)	37	16.67%	30	14.22%
ضعف في مؤسسات الدولة في بسط سلطاتها	43	19.37%	29	13.74%
الانتشار الواسع للسلاح خارج الإطار الرسمي للدولة	34	15.31%	34	16.11%
تفشّي آفة الفقر في المجتمع	33	14.86%	38	18.01%
أخرى	0	0.00%	1	0.47%
المجموع	222	100%	211	100%
الوسط الحسابي	31.71		30.14	
الانحراف المعياري	14.30		13.58	

الجدول رقم (7) يُبين رأي افراد العينة في أهم أسباب العنف المستشري في العراق ,حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي :

المرتبة الأولى: جار خيار (ضعف في مؤسسات الدولة في بسط سلطاتها) في العينة الأولى بتكرار (43) وبنسبة مئوية قدرها (19.37%) , بينما جاء خيار (عدم دعم الدول العربية للحكم

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

الشيعي) في العينة الثانية بتكرار (41) وبنسبة مئوية قدرها (19.43%), اغلب الدول العربية والأجنبية قد ترى أن العراق بلد متنوع يضم العديد من الديانات والمذاهب والقوميات مع أنها لا تشكل نسبة كبيرة لكنها مؤثرة دولياً أو قد تستخدم حجة تبرر فيها الدول تدخلها في سمة الحكم في العراق , حيث توزع الحكم بين ثلاث مكونات بين الشيعة والسنة والكورد , وشاء القدر أن تقسم السلطات بين الشيعة والسنة بشكل مذهبي بينما الكورد بشكل قومي, وهذا خلل يصيب اركان الدولة فلو كان مذهبياً بين المسلمين فينقسم الحكم (شيعة وسنة عرب وشيعة وسنة كورد) أو (شيعة عرب وشيعة كورد و سنة عرب وسنة كورد) لأنقسم الحكم إلى موالاة ومعارضة ويأخذ الحزب الذي يفوز كل المناصب بدون أن يحاور أو يتوسل الجهات الأخرى وتنتهي المحاصصة.

, لكن التقسيم بالشكل الحالي غير واضح ويجعل الموالاة والمعرضة يستحيل أن تتحقق في ظل تقسيم المناصب الثلاثة الذي تدير البلاد فالكل سوف يتحد لكي يمرر مرشحه وبالتالي سينقسم إلى ثلاث جبهات تريد كل واحدة استحقاقها وهذا سيزيد الانقسامات بشكل كبير وقد نرى تخبط في إدارة المشهد السياسي , وبالتأكيد الكثير من الدول ترى من مصلحتها تفريق البلدان الأخرى لكي تجعل صورتها اجمل امام مواطنيها , فتعمل على تفريق الشعوب عرقياً أو طائفيا وقد نجحت الكثير منها في تفريق العراقيين.

المرتبة الأخيرة : جاء خيار(تفشّي آفة الفقر في المجتمع للدولة) في العينة الأولى بتكرار (33) وبنسبة مئوية قدرها (14.86%) , بينما جاء خيار (اخرى تذكر) في العينة الثانية بتكرار(1) وبنسبة مئوية (0.47%) , انشغلت أغلب مؤسسات الدولة في مواجهة الإرهاب والتنظيمات الاجرامية بعد سقوط النظام السابق وإلى وقت دخول داعش ثم هزيمته لم يستقر العراق , فهذه الأمور جعلت اغلب الحكومات تفكر بالأمن والأمان أكثر من التنمية والاقتصاد , بالإضافة إلى الفساد الذي استشرى في مؤسسات الدولة نتيجة عدم المحاسبة او الجوع والفقر والحرمان الذي عاش فيه اغلب حكام العراق في فترى المعارضة لذلك كان هذ مبرراً لنهب خيرات العراق بحجة أنهم من انقذوا العراق فيجب ان نتركهم يفعلون ما يريدون ,فمأسسوا الفساد بينهم .

جدول (8) يبين راي افراد العينة في هل يُعدُّ منع بعض الأطراف الفاعلة من المشاركة في العملية السياسية سبباً لتفجير العنف

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	32	45.71%	35	50.00%
لا	20	28.57%	30	42.84%
لا أعرف	18	25.71%	5	12.66%
المجموع	70	100%	70	100%
الوسط الحسابي	17.75		19.75	
الانحراف المعياري	4.92		17.52	

الجدول رقم (8) يُبين رأي افراد العينة في هل يُعدُّ منع بعض الأطراف الفاعلة من المشاركة في العملية السياسية سبباً لتفجير العنف , حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي :

المرتبة الأولى : جاء الخيار (نعم) في العينة الأولى بتكرار(32) وبنسبة مئوية قدرها (45.71%) بينما , جاء خيار (نعم) في العينة الثانية بتكرار (35) وبنسبة مئوية قدرها (50.00%) , تعمل بعض الأحزاب على إزاحة خصومها بشكل قسري وبأساليب تعمل على زعزعة الاستقرار والسلم الأهلي في البلد , وهي بحد ذاتها تكون سبباً لتفجير العنف والإرهاب بين الخصوم وبالطرق التقليدية أي استخدام السلاح الخفيف والمتوسط وهذا بدوره اعلان حرب داخلية يتم تصديرها على المجتمع , وبالتالي تشكل خطراً على السلم الأهلي .

المرتبة الثانية : جاء خيار (لا) في العينة الأولى بتكرار (20) وبنسبة مئوية قدرها (28.57%), بينما جاء خيار (لا) في العينة الثانية بتكرار (30) في العينة الثانية وبنسبة مئوية قدرها (42.84%).

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

المرتبة الثالثة : جاء الخيار (لا أعرف) في العينة الأولى بتكرار(18) وبنسبة مئوية قدرها (25.71%) , بينما جاء خيار (لا أعرف) في العينة الثانية بتكرار (5) ونسبة مئوية قدرها (12.66%) .

جدول (9)يبين راي افراد العينة في هل يُعدُّ العنف مأزقاً يواجه كيان الدولة والمجتمع العراقي

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	34	48.57%	29	41.43%
لا	18	25.71%	29	41.43%
لا أعرف	18	25.71%	12	17.14%
المجموع	70	100%	70	100%
الوسط الحسابي	21.00		23.33	
الانحراف المعياري	11.79		9.81	

الجدول رقم (9) يُبين رأي افراد العينة في هل يُعدُّ العنف مأزقاً يواجه كيان الدولة والمجتمع العراقي , حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي :

المرتبة الأولى : جاء خيار (نعم) في العينة الأولى بتكرار (34) وبنسبة مئوية قدرها (48.57%), بينما جاء خيار (نعم) في العينة الثانية بتكرار (29) وبنسبة مئوية قدرها (41.43%) , من المؤكد أن تعاني الدولة من مأزق العنف فقد نشأ جيلاً كاملاً بعد سقوط النظام في مرحلة بدون قانون وانفلات امني فقد تم تربيته وتنشئته بدون أي قانون يحاسبه, وبالتالي فأن كل التجاوزات والمخالفات يتم التصدي لها عرفياً وبشكل عنيف, وبالتالي نشأ جيل جديد أصبح العنف جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

حيث في عقدين من الزمن نرى الاعتداءات بين المواطنين تمارس بشكل عشائري أو شخصي بدون العودة إلى القانون أو المحاكم , حيث نرى أخذ الحقوق بالقوة والعنف والتهديد فهنالك كثيراً من الأفراد تهجروا من مناطقهم أو فصلوا من أعمالهم أو قتلوا بسبب عدم الرجوع للدولة والقانون في حل النزاعات , كما أن السلاح الذي تمتلكه الأفراد أصبح يشكل تهديداً على المواطنين , ولا يمكن سحب هذا السلاح إلا أن تعاونت العشائر والأفراد بشكل حضاري مع الدولة وسلمت زمام الأمور للدولة والقانون ليكون الفصل , لكن كالعادة لا تؤمن الكثير من العشائر بحماية الحكومة باعتقادهم أنها تتغير مع الوقت وتسقط ومن الممكن أن يتعرضون إلى الإرهابي أو التعدي عليها , لذلك لا يوجد أمان من ترك أسلحة العشائر والاعتماد على الحكومة لذلك يعد مأزقاً , وعلى الدولة استعراض قدرتها أمام العشائر والجماعات المسلحة لترهب هذه الفئات على أن الدولة لديها قوة فتاكة وأن لم تفعل فلا تهاب.

المرتبة الثانية : جاء خيار (لا) في العينة الأولى بتكرار (18) وبنسبة مئوية قدرها(25.71),بينما جاء خيار (لا) في العينة الثانية بتكرار (29) وبنسبة مئوية قدرها(41.43%).

المرتبة الثالثة : جاء خيار (لا أعرف) في العينة الأولى بتكرار(18) وبنسبة مئوية قدرها (10.85%) جاء خيار (لا أعرف) في العينة الثانية بتكرار(12) وبنسبة مئوية (17.14%).

جدول (10)يبين راي افراد العينة في كيف يمكن التعامل مع العنف في العراق

الاجابة	العينة الاولى		العينة الثانية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تفعيل دور السلطة والضبط الرسمي للدولة	39	15.42%	43	16.54%
إعادة هيكلة مؤسسات الدولة كافة، وبخاصة الأجهزة الأمنية	35	13.83%	35	13.46%
تطبيق القانون على الجميع ومحاسبة الخارجين عنه بشدة	32	12.65%	33	12.69%
حصر السلاح بيد الدولة	37	14.62%	40	15.38%

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

الاهتمام بالاعتدال والوسطية في الخطاب الرسمي للدولة ونبذ التطرف	32	12.65%	31	11.92%
عدم السماح لدول الجوار بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي	42	16.60%	37	14.23%
دمج الأجنحة والحركات المسلحة في مؤسسات الدولة الأمنية	36	14.23%	40	15.38%
أخرى	0	0.00%	1	0.38%
المجموع	253	100%	260	100%
الوسط الحسابي	31.63			32.50
الانحراف المعياري	13.21			13.33

الجدول رقم (10) يُبين راي افراد العينة في كيف يمكن التعامل مع العنف في العراق, حيث نلاحظ الإجابة بالترتيب حسب الأهمية كما يلي : المرتبة الأولى : جاء خيار (عدم السماح لدول الجوار بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي) في العينة الأولى بتكرار (43) وبنسبة مئوية (16.60%) , بينما جاء خيار (تفعيل دور السلطة والضبط الرسمي للدولة) في العينة الثانية بتكرار (43) وبنسبة مئوية قدرها (16.54%) , بعد التحول من النظام الدكتاتوري إلى النظام الديموقراطي اتجه بعض السياسيين في العراق إلى الدول التي تدعمهم للوصول إلى السلطة والمناصب فاعتمد اغلب السياسيين على الأموال الخارجية , وهذا الأمر نتيجة لاستقرار أغلب السياسيين في زمن المعارضة في بلاد الغرب وامريكاوالخليج وسوريا وايران وغيرها, فهذه الدول دعمتهم وقد تكون ألزمتهم بمبادئ أو قوانين أو ولاء وغيرها تسمح لهم بالتدخل في الشأن السياسي.

وللأسف لم يشارك أغلب العراقيين في السلطة بعد سقوط النظام فأعتلى الحكم المعارضة التي أخذت منها الدول مواثيق لدعمها وكسب ولائها , وربما يعتبره السياسيون أن العلاقات الخارجية مهمة و لدعم الشرعية للحكومات والتعاملات الرسمية والدبلوماسية فكثير ما كان السياسي يمتلك علاقات كثيرة مع البلدان كلما كان السياسي أفضل , ولكن قد يوجد بعض من السياسيين الذين لهم ولاء قوي لبلدان أخرى مثل (تركيا , إيران , السعودية , أمريكا وبريطانيا) هذه الدولة تشكل خطراً على السيادة العراقية أن كان السياسي ولائي بينما تشكل نهضة ورفعة للعراق أن كان التعامل دبلوماسي .

المرتبة الأخيرة : جاءت خيارات (تطبيق القانون على الجميع ومحاسبة الخارجين عنه بشدة, الاهتمام بالاعتدال والوسطية في الخطاب الرسمي للدولة ونبذ التطرف) في العينة الأولى بتكرار (32) وبنسبة مئوية قدرها (12.65%) , بينما جاء خيار (الاهتمام بالاعتدال والوسطية في الخطاب الرسمي للدولة ونبذ التطرف) في العينة الثانية بتكرار(31) وبنسبة مئوية قدرها (11.92%) , يجب أن تسلك الدولة سلوك معتدل وخطاب متوازن يشمل كافة مكونات الدولة باعتبارهم مواطنون متساوون في الدولة , بحيث لا يكون هنالك تطرفاً حزبياً أو دينياً أو قومياً , بل يجب أن تسير الدولة بشكل بعيد عن هذه الأمور , لأن الكثير من السياسيين من كل المكونات استخدموا الخطاب المتطرف لغرض الدعاية الانتخابية أو كسب النفوذ , ولأنهم غير مؤهلين لقيادة بلد كبير فالجميع كان يتصرف بالدولة كما أنها (محل تجاري أو منظمة أو شركة) بينما الدولة مفهوم عميق وكبير ويجب أن تدار بعقلية كبيرة تعلم حجم الدولة وكيفية التصرف كحاكم فعلي , هذا التخبط وعدم الشعور بمفهوم الدولة عبث بكيان الدولة وقسمها مكوناتها وأصبح المواطن لا يشعر بالأمان أو بالهوية الوطنية لذلك قال (نريد وطن) .

النتائج

1. توصل الباحث إلى أن أهم أسباب العنف المستشري في العراق هو ضعف في مؤسسات الدولة في بسط سلطاتها, وعدم دعم الدول العربية للحكم الشيعي , حيث يُعدُّ منع بعض الأطراف الفاعلة من المشاركة في العملية السياسية سبباً لتفجير

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

العنف , يمكن التعامل مع العنف في العراق بتفعيل دور السلطة والضبط الرسمي للدولة ,ويمكن التخلص من العنف المصاحب للصراعات السياسي عن طريق تطبيق سياسة موحدة للبلد والعمل بمبدأ العدالة الاجتماعية, بالإضافة إلى الالتزام بالقواعد الدستورية وتطبيق القانون على الجميع.

2. إذاً أن العنف جزء لا يتجزأ من غريزة الخوف عند الأفراد الذي يعتبر الصورة الدفاعية لدى الفرد عند تعرضه للمخاطر أو خوف من شيء معين ,وهذا ما نراه واضحاً عند ضرب طفل لم ينخرط في المجتمع أو يأثر عليه محيطه فأنه يقوم بضرب الضارب , أو المجنون الذي لم يؤثر فيه المجتمع تراه يحاول الدفاع عن نفسه بشتى أنواع العنف ما أن تعرض إلى مضايقة من أحد الافراد, وهذه جزء من ستراتيجية الدفاع عن النفس التي وضعها الله في الأنسان من أجل الحفاظ على حياة الأنسان, ومن الممكن أن يتحول العنف من الدفاعي إلى الهجومي المتطرف وينمو عن طريق الجهل الذي يسبب عدم تقبل الهزيمة التي انتجها تنافس بين طرفين , ويتحول إلى عنف لعدم وجود وسائل ضبط حقيقية من خلالها يشعر بالأمان الذي يواجه خوفاً من خصمه, وهذا الشعور بأن لا يوجد ما يحمي الأطراف المتنافسة بعد الصراع فمن الممكن أن يتحول إلى عنف هجومي لتوقع مسبق أن الطرف الفائز سيقوم بأقصاء الطرف المنافس أو يسبب له قلقاً أو خوفاً , لذلك حتمية العنف والمواجهة مازال مصدر الخوف لم يزال مع وجود وسائل تحمي الذي يشعر بالخوف, فمن الممكن أن يزال العنف عن طريق إزالة مصدر الخوف , بحيث يمكن توفير حياة كريمة للأفراد لضمان عدم الانخراط بجريمة السرقة أو الرشوة أو الإرهاب , أو إزالة مصدر الخوف والقلق من الأفراد أو السياسيين أو الجماعات التي تحمل السلاح لغاية معينة سواء "الإقصاء من السياسة , أو غايتها طرد الأجنبي من أراضيهم الذين يعتبرون وجودهم مهم للدفاع عنها " وعندما تشعر بالأمان لا مبرر من أن تستخدم العنف للدفاع عن نفسها بنفسها لأن مصدر خوفهم لم يعد موجوداً فعندما يتحقق هذا الشرط أي إزالة مصدر الخوف الذي يخيف الفرد أو الجماعات بالتأكيد سينخفض معدل العنف واللجوء إليه وهذا الشيء بالتأكيد مسؤولة عن تحقيقه الدولة, إذاً وجود مصدر للخوف ولا يوجد وعي أو ضبط رسمي يزيله يؤدي إلى حتمية العنف.

التوصيات

1. يمكن السيطرة على السلاح المنفلت أن زاد تسليح الدولة بالأسلحة والمعدات العسكرية المتطورة , والعمل على زيادة التنمية ورفع الاقتصاد , بحيث تستعرض الدولة قواها امام الشعب فتظهر هذه القوة للمواطنين لكي يعلموا أن الدولة أكبر من العشيرة أو الطائفة أو الحزب أو القومية, وتستطيع أن تحمي كل مواطنها وتوفر لهم الخدمات والفرص المتكافئة , وتحاسب كل من يعتدي أو يستخدم العنف للوصول للغرض ما , والإعلان والمجاهرة بالقوة تجعل كل فرد يحترم الدولة ويطمأن ويثق بها وبالتالي يمكن أن تعالج كافة قضايا الدولة المتعلقة بالعنف و وينتهي العنف أن اصبح المواطن يعلم ويرى هيبة الدولة واسلحتها وعظمة جيشها وأجهزتها الأمنية , وبالتأكيد يجب تخصيص ميزانية كبيرة للأجهزة الأمنية والجيش والعمل على تطوير كافة مؤسسات الدولة بما يتناسب مع القرن الحالي, بالإضافة إلى فتح مراكز أبحاث علمية وعسكرية تساعد في البحث عن سبل توفير الأمن والمعلومات .

2. تعمل الدولة بكافة مؤسساتها على تنشيط التعاون مع العوائل العراقية ودعمها وخصوصاً العوائل الفقيرة والتي يعمل أبنائها مع الجماعات المسلحة أو ما شابه ,حيث تتحرى عنهم وتقدم لهم درجات وظيفية أو دورات تأهله لأشغال دور محدد أو للترقية أو كل من يحمل الشهادة يتم احتوائه وتوفير له فرصة داخل مكان وجوده , حيث تعمل على سحبه بالإغراءات الوظيفية , وهذا التصرف الحكومي يجعل الأفراد يميلون إلى الاستقرار بدل التشتت والعسكرة , وثم تطبق القانون على كل

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

من يحمل السلاح بطرق غير قانونية وبالأساليب التقدمية , وهي كسبه بتقديم له الافضل .

3. غربلة و محاسبة الفاسدين من الضباط والمسؤولين والموظفين الصغار في كافة مؤسسات وتشكيلات الدولة بدون تستر , والأفضل سحب اليد وابعاد الموظف الفاسد عن الصلاحيات والمسؤوليات أو احالته إلى التقاعد, لأنه بالتأكيد ضحية ثقافة فاسدة استطاعت اختراق البلد بسبب الفوضى .

4. يوجد بعض من السياسيين الذين لهم انحياز قوي لبلدان أخرى مثل (تركيا , إيران , السعودية , أمريكا وبريطانيا) أو ممن لديهم جنسيتان ولازال يتسنم منصباً في العراق, فيجب التخلي عن أي جنسية أن استلم منصباً مهماً مع التركيز على التعامل مع الدول بشكل دبلوماسي (دولة مقابل دولة) .

الهوامش:

(1)محمود صافي محمود محمد: إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي- رؤية نظرية، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (دورية)، تصدر عن جامعة الإسكندرية، المقالة 6، المجلد 5، العدد 10، يوليو 2020, ص 165-198

(2) معجم اوكسفورد الموجز، انظر: ستيفن تانسي ونايجل جاكسون، اساسيات علم السياسية، ترجمة محي الدين حمدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016، ص29

(3) دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان، المشكلات الأجتماعية ,دار وائل للنشروالتوزيع ,عمّان , 2012

ص 52

(4) ماكس فيبر ,الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية , ترجمة محمد علي مقلد, مركز الانماء القومي ,بيروت , ب ت, ص 16

(5) دلال ملحس استتيهوعمر موسى سرحان ,المشكلات الاجتماعية , المصدر سابق ذكره ,ص51

(6) إبراهيم الحيدري,سوسيولوجيا العنف والإرهاب,دار الساقي , بيروات , 2015, ص17

(7) حسين عبد الحميد,القيادة ,مؤسسة شباب الجامعة للنشر,الإسكندرية ,2010,ص41

(8) إبراهيم الحيدري,سوسيولوجيا العنف والإرهاب,المصدر سابق ذكره ,ص127

(9) النظرية الواقعية Political Realism: هي إحدى النظريات السياسية التي تعني بتحليل السياسات الدولية أو السياسات الخارجية للدول ,تعد الواقعية السياسية أو الواقعية في السياسة الدولية - بمثابة رد فعل على تيار المثالية , ووصفها جوناثان هاسلام، أستاذ تاريخ العلاقات الدولية في جامعة كامبردج، "هي مجموعة من الأفكار التي تدور حول المقترحات المركزية الأربعة السياسة الجماعية، الأنانية، الفوضي والقوة السياسية" ، نظريات الواقعية السياسية نشأت من خلال أعمال الفيلسوف الإيطالي "نيكولو ميكافيلي"، والفيلسوف الإنكليزي" توماس هوبز" كنهج للعلاقات الدولية ،وقد كان التأصيل الحقيقي للنظرية من خلال هانز مورجانثو في كتابه السياسة بين الأمم حيث أرسى فيه أهم مقولات ومفاهيم الواقعية.

(10) نظرية الصراع الدولي "دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة " ,الهيئة المصرية العامة لكتاب , مصر , 1986 ,ص122

(11) نظرية الصراع الدولي ,المصدر نفسه ,ص122

(12) أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة والهام الشعراني، دار المكتبة الشرقية، بيروت، 2010,ص169

(13) فيليب برو,علم لاجتماع السياسي,ترجمة محمد عرب صاصيلا,المصدر سابق ذكره,ص 46-47

(14) حسين عبد الحميد,القيادة ,مؤسسة شباب الجامعة للنشر,الإسكندرية ,2010,ص44

(15)البيرُقراطية :هي مفهوم يستخدم في علم الاجتماع والعلوم السياسية يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة, وتعتمد هذه الأنظمة على الإجراءات الموحدة وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية , وهنالك العديد من الأمثلة على البيرقراطية المستخدمة يومياً: الحكومات، القوات المسلحة، الشركات، المستشفيات، المحاكم، والمدارس. يعود أصل كلمة البيرقراطية إلى بيرو (büro)، وهي كلمة ألمانية ومعناها مكتب، المستخدمة في بداية القرن الثامن عشر ليس للتعبير عن كلمة مكتب للكتابة فقط بل للتعبير عن الشركة، وأماكن العمل, وكلمة قراطية وهي كلمة مشتقة من الأصل الإغريقي كراتُس (κράτος) ومعناها السلطة والكلمة في مجموعها تعني قوة المكتب أو سلطة المكتب,و قد كان أول ظهور لهذه النظرية في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر، حيث يرجع الفضل إلى ماكس فيبر (Weber) عالم الاجتماع الألماني (1864- 1920) في وضع نموذج يحدد مفهوماً مثالياً للبيرقراطية يتفق مع التوجهات التي كانت سائدة في عصره.

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

(16) فليب كابان و جان فرانسوا دورتيه,علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات", ترجمة إياس حسن ,دار فرقد للطباعة والنشر , سورية ,2010,ص49

(17) إبراهيم الحيدري,سوسيولوجيا العنف والإرهاب,المصدر سابق ذكره, ص118

(18) هاري آر.ياغر, الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي "التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين" , ترجمة راجح محرز علي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , أبوظبي ,2011,ص104

(19) هاري آر.ياغر, المصدرنفسه,ص110

(20)هاري آر.ياغر, الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي "التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين" , المصدر سابق ذكره ,ص110

(21) هاري آر.ياغر, المصدرنفسه,ص115-116

(22) هاري آر.ياغر, المصدر نفسه , ص115-116

(23)هاري آر.ياغر, الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي "التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين, المصدر سابق ذكره,ص114

(24) هاري آر.ياغر, المصدر نفسه,ص114

(25) * جون فيتزجيرالد "جاك" كينيدي John F. Kennedy (29 مايو 1917 - 22 نوفمبر 1963)، سياسي أمريكي تولّى منصب الرئيس الخامس والثلاثين للولايات المتحدة من 20 يناير 1961 حتى اغتياله في 22 نوفمبر 1963, خدم كينيدي كرئيس في ذروة الحرب الباردة، اغتيل كينيدي في مدينة دالاس في 22 نوفمبر 1963 , وأدى نائب الرئيس "ليندون جونسون" اليمين رئيسًا في وقت لاحق من ذلك اليوم, وخلص تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي وتقرير وارن رسميًا إلى أن " لي هارفي أوزوالد" كان القاتل الوحيد، ولكن ترى مجموعات مختلفة أن كينيدي كان ضحية مؤامرة.

(26)* مارتن لوثر كينغ Martin Luther King Jr.) ولد في 15 يناير عام 1929، اغتيل في 4 أبريل 1968، كان زعيمًا أمريكيًّا من أصول إفريقية، وناشطًا سياسيًّا إنسانيًّا، من المطالبين بإنهاء التمييز العنصري ضد السّود في عام 1964 م حصل على جائزة نوبل للسلام، وكان أصغر من يحوز عليها, أهم الشخصيات التي ناضلت في سبيل الحرية وحقوق الإنسان. أسس لوثر زعامة المسيحية الجنوبية، وهي حركة هدفت إلى الحصول على الحقوق المدنية للأفارقة الأمريكيين في المساواة.

(27) إبراهيم الحيدري,سوسيولوجيا العنف والإرهاب,المصدر سابق ذكره, ص46-47

(28) ناصيف نصار , منطق السلطة "مدخل إلى فلسفة الامر" , المنصدر سابق ذكره, 387-388

(29) إبراهيم الحيدري,سوسيولوجيا العنف والإرهاب,المصدر سابق ذكره, ص100

(30) ستيفن د تانسي,و نايجل جاكسون,اساسيات علم السياسة, ترجمة محي الدين حمدي, المصدر سابق ذكره,ص169-170

(31) * الثورة الهنكارية : بعد ظهر يوم 23 أكتوبر 1956 اجتمع ما يقارب من 20.000 متظاهر بدعم أمريكي في مدينة بودابست، عاصمة هنكاريا , وفي الساعة 6 مساءً وصل عدد المتظاهرون الى 200.000 شخص, وأول الشعارات كانت هي : إزالة تمثال ستالين البرونزي , واجهت الدولة ثوارًا يهددون سيادتها علنًا, فجابهت القوات الحكومية المظاهرة بالغاز المسيل للدموع، وإطلاق النار، مما أسفر إلى مقتل العديد من المتظاهرين، فتحولت المظاهرة السلمية إلى هجوم عنيف على القوات المسلحة الحكومية , ولقد قام المتظاهرون بالاستيلاء على المستودعات العسكرية مباشرة , وفي يوم 25 أكتوبر 1956، اجتمعت مجموعة متظاهرة أمام مبنى البرلمان , وبدأت الوحدات من القوات الخاصة بإطلاق النار على الجماهير, وبعدها بسرعة انضم الكثير من الجنود الى الثوار، وبدأ الهجوم نحو بناية البرلمان، ولقد اضطر السكرتير الأول للحزب الشيوعي ورئيس الوزراء للهرب إلى الاتحاد السوفييتي.

(32) حنة أرنت , في العنف , المصدر سابق ذكره ,ص42-43

(33) دراسة صادرة عن وكالة الاستخبارات الامريكية بعنوان " GUIDE TO THE ANALYSIS OF INSURGENCY 2012"دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية لتحليل التمرد" , تقديم ومراجعة أحمد مولانا , ترجمة مركزحازم لترجمة الدراسات الاستراتيجية , ,2017,ص14-15

(34) دراسة صادرة عن وكالة الاستخبارات الامريكية بعنوان " GUIDE TO THE ANALYSIS OF INSURGENCY 201"دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية لتحليل التمرد", المصدر نفسه,ص15

(35) فنشيرنزو روجيرو , من يحكم العالم "أوضاع العالم 2017", ترجمة نصير مروة ,مؤسسة الفكر العربي للطبع والنشر , بيروت , 2016,ص266-267

(36) فنشيرنزو روجيرو , من يحكم العالم "أوضاع العالم 2017",المصدر سابق ذكره,ص266-267

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

(37) إبراهيم الحيدري,سوسيولوجيا العنف والإرهاب,المصدر سابق ذكره, ص102

(38) إبراهيم الحيدري,سوسيولوجيا العنف والإرهاب , المصدر سابق ذكره, ص117

(39) إبراهيم الحيدري,المصدر نفسه ,ص31

(40) فرج علي فوده,الإرهاب, الهيئة المصرية العامة للكتاب , مصر,1992,ص34

(41) سهيلة قمودي,مكافحة الإرهاب واتفاقيات حقوق الإنسان, أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خيضر بسكرة,الجزائر ,2013-2014,ص51

(42) إبراهيم عبد الله البنا , الفكر السياسي عند الإخوان "سراء حسن البنا نموذجاً" , مجلة العلوم السياسية والقانون , المصدر سابق ذكره , ص96-97

(43) إبراهيم الحيدري, سوسيولوجيا العنف والإرهاب ,المصدر سابق ذكره, ص131

(44) إبراهيم عبد الله البنا , الفكر السياسي عند الإخوان "سراء حسن البنا نموذجاً" , مجلة العلوم السياسية والقانون , المصدر سابق ذكره ,ص92 - 93

(45) إبراهيم الحيدري, سوسيولوجيا العنف والإرهاب , المصدر سابق ذكره,ص131-132

(46) حيدر مثنى المعتصم ,العنف السياسي "تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف ",العربي للنشر والتوزيع ,القاهرة ,2019,ص57

(47) حيدر مثنى المعتصم,المصدر نفسه ,ص57

(48) حيدر مثنى المعتصم,العنف السياسي"تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف" ,المصدر سابق ذكره,ص58-59

(49) دراسة صادرة عن وكالة الاستخبارات الامريكية بعنوان , GUIDE TO THE ANALYSIS OF INSURGENCY 2012"دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية لتحليل التمرد2012",المصدر سابق ذكره ,ص8

(50) احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1978، ص104.

(51) محمد جمال الدين العلوي, منهج البحث في علم السياسة، الشاملة للطباعة والاستنساخ, العراق, 2012, ط2، ص 11

(●) واجه الباحث معوقاً كبيراً بعد أن كان قد خطط مع الأستاذ المشرف لكي تكون العينة الأولى عدد من أعضاء البرلمان العراقي، وكما يرد في الملحق () المتضمن تسهيل مهمة الباحث والموجه إلى البرلمان، لكن واجهته مشكلة في الوصول إلى البرلمانيين بعد أن تم منعه من توزيع الاستبيان عل البرلمانيين من قبل (دائرة البحث العلمي في البرلماني العراقي)، وذلك لادعائها أن بعض أسئلة الاستبيان جريئة ولا يجب توجيهها إلى البرلماني.

(52) طاهر حسو الزيباري، اساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص112.

(53) رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارساته العلمية، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2000، ص305.

(54) ابراهيم عبد الوهاب، اسس الحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1985، ص77.

(55) مصطفى عمر التير, مساهمات في اسس البحث الاجتماعي, معهد الانماء العربي,, ص100.

(56) ذوقان عبيدات وآخرون , البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه , دار الفكر,ط14 , 2009, ص104

(57) يعتقد الشيعة أنه اختفى بأمر من الله وسيظهر يوماً ويحكم الأرض بعد ما تمتلئ ظلماً وجوراً فهذا الإمر حتمي فبالتالي لا يمكنهم ان يحكموا مادام هو غائب.

المصادر

1. إبراهيم الحيدري,سوسيولوجيا العنف والإرهاب,دار الساقي , بيروات , 2015,
2. ابراهيم عبد الوهاب، اسس الحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1985.
3. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1978.
4. أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة جورج كتورة والهام الشعراني، دار المكتبة الشرقية، بيروت، 2010.
5. حسين عبد الحميد,القيادة ,مؤسسة شباب الجامعة للنشر,الإسكندرية ,2010.

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

6. حيدر مثنى المعتصم ,العنف السياسي "تحليل الصحف لظاهرة الإرهاب والعنف ",العربي للنشر والتوزيع ,القاهرة ,2019.

7. دلال ملحس استيتية وعمر موسى سرحان، المشكلات الأجتماعية ,دار وائل للنشروالتوزيع ,عمّان , 2012

8. ذوقان عبيدات وآخرون , البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه , دار الفكر,ط14 , 2009

9. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي اساسياته النظرية وممارساته العلمية، دمشق، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 2000.

10. طاهر حسو الزيباري، اساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط1، 2011.

11. فرج علي فوده,الإرهاب, الهيئة المصرية العامة للكتاب , مصر,1992

12. فليب كابان و جان فرانسوا دورتيه,علم الاجتماعطمن النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية أعلام وتواريخ وتيارات", ترجمة إياس حسن ,دار فرقد للطباعة والنشر , سورية ,2010

13. فنشيرنزو روجيرو , من يحكم العالم "أوضاع العالم 2017", ترجمة نصير مروة ,مؤسسة الفكر العربي للطبع والنشر , بيروت , 2016

14. ماكس فيبر ,الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية , ترجمة محمد علي مقلد, مركز الانماء القومي ,بيروت , ب ت

15. محمد جمال الدين العلوي, منهج البحث في علم السياسة، الشاملة للطباعة والاستنساخ, العراق, 2012, ط2

16. محمود صافي محمود محمد: إدارة الصراعات الداخلية خلال مرحلة التحول الديمقراطي- رؤية نظرية، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية (دورية)، تصدر عن جامعة الإسكندرية، المقالة 6، المجلد 5، العدد 10، يوليو 2020

17. مصطفى عمر التير, مساهمات في اسس البحث الاجتماعي, معهد الانماء العربي,,.

18. معجم اوكسفورد الموجز، انظر: ستيفن تانسي ونايجل جاكسون، اساسيات علم السياسية، ترجمة محي الدين حمدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2016

19. هاري آر.ياغر, الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي "التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين" , ترجمة راجح محرز علي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , أبوظبي ,2011

20. الهيئة المصرية العامة للكتاب ,نظرية الصراع الدولي "دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة " ,الهيئة المصرية العامة لكتاب , مصر , 1986

دراسات

1. دراسة صادرة عن وكالة الاستخبارات الامريكية بعنوان " GUIDE TO THE ANALYSIS OF INSURGENCY 2012"دليل وكالة الاستخبارات الأمريكية لتحليل التمرد" , تقديم ومراجعة أحمد مولانا , ترجمة مركزحازم لترجمة الدراسات الاستراتيجية ,2017.

2. سهيلة قمودي,مكافحة الإرهاب واتفاقيات حقوق الإنسان, أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق , كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة محمد خيضر بسكرة,الجزائر ,2013-2014.

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360

a unified policy for the country and working on the principle of social justice, in addition to adhering to constitutional rules and applying the law to everyone.

Keyword : violence, accompanying violence, political conflict

الملاحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Iraq
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION & SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF AL-QADISIYA
College of Arts

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب

مكتب معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

استثمار الطاقة النظيفة طريقنا نحو التنمية المستدامة

العدد :
التاريخ:

الى / مجلس البرلمان العراقي /دائرة البحوث

م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة...

إيانا منا بموقفكم العلمي الكريم يرجى تسهيل مهمة طالب الماجستير (خالد مجيد جابر) قسم علم الاجتماع في كليتنا وذلك للحصول على المعلومات والبيانات التي تخص موضوع رسالته الموسومة (الصراع السياسي والعنف في العراق بعد نيسان ٢٠٠٣ – دراسة سوسيولوجيا في مدينة بغداد)

شاكرين تعاونكم .. مع التقدير

أ. م.د. ثائر رحيم كاظم
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/٤/

نسخة منه إلى
- مكتب السيد العميد / للتفضل بالاطلاع مع التقدير .
- قسم الدراسات العليا
- الصادرة

College Arts /university of Al-Qadisiya P.O.Box 1811,Diwania -Al-Qadisiya-Iraq

كلية الآداب /جامعة القادسية – ص.ب 1811

Violence associated with the political conflict in Iraq and ways to confront it

Khaled Majeed Jaber Al-Kafai

ali jawad witwit.

Abstract

The researcher concluded that the most important reasons for the rampant violence in Iraq is the weakness of state institutions in extending their powers, and the lack of support of the Arab countries for the Shiite rule, where the prevention of some actors from participating in the political process is a reason for the explosion of violence, violence in Iraq can be dealt with by activating the role of power And the official control of the state, and it is possible to get rid of the violence associated with political conflicts by applying

DOI:10.52113/uj05/023-16/1328-1360